ذخائر العرب

٤٧

فصل المقال

فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال

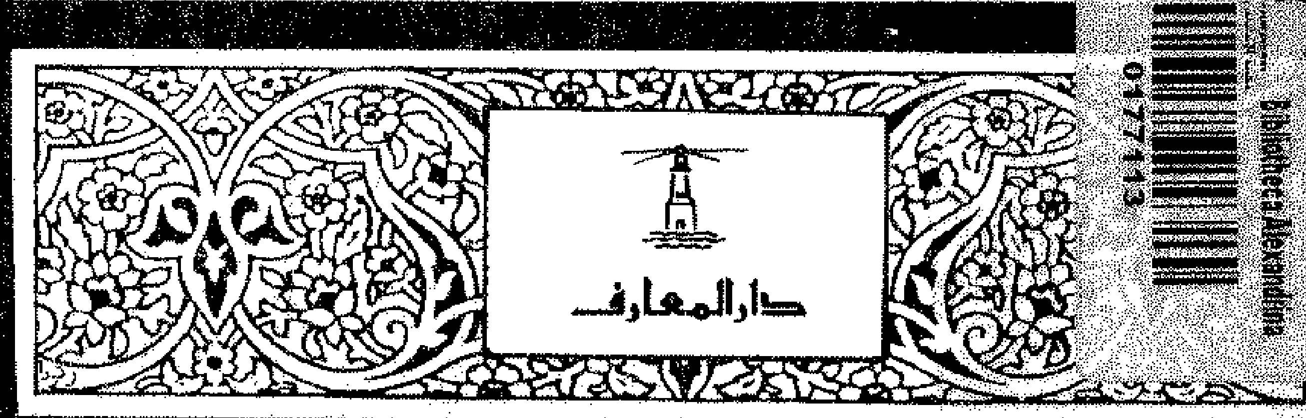
تأليف

أبو الوليد بن رشد

(١١٢٦ - ١١٩٨م)

دراسة وتحقيق

دكتور محمد عمارة



فصل المقال

فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال

ذخائر العرب

٤٧

فصل المقال

فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال

تأليف

أبو الوليد بن رشد

(١١٢٦ - ١١٩٨ م)

دراسة وتحقيق

دكتور/ محمد عمارة

الطبعة الثالثة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .



مقدمة

١

أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد ، من أشهر فلاسفة الإسلام ، وفي مقدمة من شرحوا كتب حكيم اليونان « أرسطو » ، ومن أبرز الفلاسفة المسلمين الذين حاولوا التوفيق بين الحكمة والشريعة .

وقد درست حياته وسيرته ، في تفصيل ، منذ النصف الثاني من القرن الماضي ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى بعض نقط هامة في تاريخ حياته :

- فهو أولا من أسرة ذات نفوذ علمي كبير ، وسلطان قضائي ملحوظ ، فقد كان جده لأبيه قاضياً لقرطبة [١]، كما كان من كبار فقهاء المذهب المالكي ، وهو المذهب السائد في بلاد المغرب والأندلس ، واشتغل كذلك بالسياسة والشئون العامة .

- عندما ولد ابن رشد في مدينة « قرطبة » (٥٢٠ هـ ١١٢٦ م) كانت دولة « المرابطين »[٢] على وشك الانهيار ، إذ أن ميلاده سبق وفاة إمام دولة « الموحدين » محمد بن تومرت [٣] بأربعة أعوام .

- تتلمذ ابن رشد في الطب « لأبي جعفر هارون »[٤] ، و « أبي مروان بن جربول

---

(١) كانت حاضرة الأندلس زمن الحكم الأموي وزينة المدن الأندلسية ، وكان الماشي « يستضيء بسروج قرطبة ثلاث فراسخ، لاينقطع عنه الضوء » . : عبد الواحد المراكشي (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) . تحقيق : محمد سعيد العريان ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة سنة ١٩٦٣ م . ص ٤٥٦ — ٤٥٨ .

(٢) هي التي أسسها بالمغرب « يوسف بن تاشفين » (١٠٩٠ — ١١٠٦م) ، وانتهت في عهد « إسحق » خامس سلاطينها (١١٤٦ — ١١٤٧ م) وكانت السيادة الفكرية فيها للفقهاء الذين وقفوا من العلوم العقلية موقفاً غير ودي إلى حد كبير .

(٣) (١٠٧٨ — ١١٣٠ م) وهو المؤسس الفكري لدولة الموحدين ، أما سلطتها السياسية والإدارية فقد ظهرت على يد خليفته « عبد المؤمن » بعد وفاة « ابن تومرت » بسبعة عشر عاماً (١١٤٧م).

(٤) دائرة المعارف « الحديثة » لأفرام البستاني . المجلد ٣ . ص ٩٣ . طبعة بيروت سنة ١٩٦٠ م .

البلنسي »[١] ، وفى الفلسفة والإلهيات « لابن طفيل »[٢] .

كما برع فى علم الكلام ، والفقه ، والأدب ، واللغة ، وبرز فى كل ذلك ، حتى لم يكن له فى معظمها من معاصريه نظير ولا قرين.

● تولى منصب القضاء فى مدينة « إشبيلية »[٣] أولا سنة ١١٦٩ م. ، ثم أصبح قاضى القضاة بقرطبة فى سنة ١١٧١ م.

● فى سنة ١١٦٩م قدمه «ابن طفيل» إلى السلطان المستنير « أبى يعقوب يوسف »[٤] الذى كلفه بوضع الشروح والتفاسير على مؤلفات « أرسطو » حتى تستقيم عبارتها وتبرأ مما لحقها من عيوب الترجمة وأخطاء الشراح والمفسرين . وشرع ابن رشد فى هذا العمل الكبير منذ ذلك التاريخ . .

● عندما تقدمت السن « بابن طفيل » ، تولى ابن رشد منصبه كطبيب خاص للسلطان فى بلاط مراكش فى سنة ١١٨٢ م .

● عندما مات « أبو يعقوب يوسف » سنة ١١٨٤ م ، استمرت حظوة أبى الوليد عند خلفه السلطان « المنصور أبى يوسف يعقوب » (١١٨٤ — ١١٩٩ م) لفترة وجيزة ، أعقبتها المحنة التى امتحن بها فى فكره وعقيدته سنة ١١٩٥ م حيث نفى إلى مدينة « اليسانة »[٥] على مقربة من قرطبة مع عدد من المشتغلين بالحكمة والعلوم ، وأحرقت كتبه ، وسائر كتب الفلسفة ، وحظر على الناس يومئذ تجاوز الاشتغال بالعلوم العملية والنظر فيما سوى الطب والنجوم والحساب .

---

(١) نسبة إلى « بلنسية » إحدى مدن الأندلس ، على مسافة أربعة أميال من البحر المتوسط . المعجب فى تلخيص أخبار المغرب ، ص ٤٥٤ ، وارنست رينان (ابن رشد والرشدية) ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٥ — ٤٥٠ . ترجمة عادل زعيتر . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٧ م .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن طفيل ، طبيب وفيلسوف ، ولد فى العقد الأول من القرن الثانى عشر الميلادى وتوفى بمدينة مراكش سنة ١١٨٥ م .

(٣) قاعدة ملك بنى عباد بالأندلس ، وحاضرة البلاد فى عصر عبد الواحد المراكشى ، على مسافة ثلاث مراحل من قرطبة .

(٤) هو الذى خلف فى الحكم « عبد المؤمن » المؤسس الحقيقى لدولة الموحدين ، فحكم من سنة ١١٦٣ م حتى سنة ١١٨٤ م .

(٥) كانت منفى لليهود الأندلسيين ومن لا تطمئن الدولة إلى عقائدهم وأفكارهم .

● عندما انقشعت سحابة هذه المحنة ، عادت لابن رشد حظوته لدى السلطان ، ومكانته فى البلاط المغربى ، ومكانة الفلسفة والعلوم العقلية فى البلاد . ولكن المنية لم تمهله بعد ذلك كثيراً ، فتوفى فى أول دولة السلطان « الناصر » فى ١١ ديسمبر سنة ١١٩٨ م .

● شهد « ابن عربى »[١] جثمان أبى الوليد ابن رشد ، محمولا على بعير ، وهو فى طريقه من مدينة « مراكش » ، حيث توفى ليدفن فى بلاد الأندلس . وقد وضع الجثمان فى ناحية ، وفى الناحية الأخرى من حمل البعير كتبه ومؤلفاته .

● ويذكر « ابن الأبار » عن أبى الوليد أنه « كانت الدراية أغلب عليه من الرواية درس الفقه والأصول وعلم الكلام ، وغير ذلك ، ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالا وعلماً وفضلا ، وكان على شرفه أشد الناس تواضعاً وأخفضهم جناحاً ، عنى بالعلم من صغره إلى كبره ، حتى حكى عنه أنه لم يدع النظر ولا القراءة منذ عقل إلا ليلة وفاة أبيه وليلة بنائه على أهله ، وأنه سوّد فيما صنف وقيّد وألّف وهذّب واختصر نحواً من عشرة آلاف ورقة ، ومال إلى علوم الأوائل فكانت له فيها الإمامة دون أهل عصره ، وكان يفزع إلى فتواه فى الطب كما يفزع إلى فتواه فى الفقه ، مع الحظ الوافر من الإعراب والآداب ، حتى حكى عنه أبو القاسم بن الطيلسان : أنه كان يحفظ شعرى حبيب والمتنبى ويكثر التمثيل بهما فى مجلسه ، ويورد ذلك أحسن إيراد »[٢] .

---

(١) هو الشيخ المتصوف أبو بكر محمد بن على محيى الدين بن عربى ، المولود فى « مرسية » سنة ١١٦٥ م والمتوفى بدمشق سنة ١٢٤٠ م ، ويعد أبرز المتصوفة الفلاسفة المسلمين الذين قالوا بوحدة الوجود .

(٢) رينان (ابن رشد والرشدية) ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ عن (مخطوط الجمعية الآسيوية) .

٢

فى (فصل المقال) و (ضميمة العلم الإلهى) عرض ابن رشد لثلاث من القضايا الرئيسية التى دار حولها الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين :

١ — العالم ، وهل هو قديم أومحدث . . ومعنى القدم والحدوث .

٢ — العلم الإلهى ، وهل هو محيط بالجزئيات ، أومقتصر على الكليات .

٣ — المعاد ، وهل هومادى أو روحى .

ولكن قصد ابن رشد لم يكن ، فى هذا النص الذى نقدم له ، إلى هذه القضايا فى الأساس ، لأنها أكبر من أن يوفيها حقها من البحث فى هذا الحيز الضيق والنطاق المحدود ، هذا ؛ إلى أنه قد وفاها حقها عندما ناقش فيها المتكلمين فى كتابه (مناهج الأدلة) ، وعندما رد على الإمام الغزالى فى (تهافت التهافت) ، وإنما كان تعرضه لهذه القضايا هنا من باب ضرب الأمثلة وتقديم النماذج التطبيقية التى يوضح بها مقصده من هذا النص ، والذى هو أساساً إثبات إخاء الحكمة (الفلسفة) للشريعة ، وتقديم المنهج الذى نصل باستخدامه إلى الإيمان بهذا الإخاء ..

فهذا النص أقرب إلى أن يكون حديثاً فى المنهج منه إلى أن يكون ساعياً إلى دراسة هذه القضايا الثلاث التى عرض لها بالإشارة والتمثيل .. ومن هنا تأتى أهميته بين نصوص ابن رشد المؤلفة ، التى اشتملت على وجهات نظره الخاصة أكثر مما اشتملت عليها شروحه على كتب أرسطو .

ومن بين عناصر هذا المنهج الذى قدمه ابن رشد فى هذا النص ، يبرز لنا عنصران :

١ — التأويل ٢— واختلاف مراتب الناس باختلاف طباعهم وتفاضلها فى التصديق :

التأويل: وهو أمر يراه ابن رشد ضرورياً لأهل النظر أكثر من ضرورته للفقهاء ، لأنهم أقدر عليه ، وأحق باستخدامه ، ولأن دواعيهم إليه لاتقاس بها دواعى الفقهاء فى هذا المقام . . كما يراه السبيل إلى نفى مايبدو من تعارض وتناقض بين ظواهر بعض النصوص وبين الحقائق اليقينية التى تجىء ثمرة للبرهان عند أهل النظر والمشتغلين

بصناعة الحكمة . . وهو يقطع بصلاحيات التأويل فى كل المواطن والمواقف التى يبدو فيها مثل هذا التعارض بين ظواهر النصوص ومعطيات البرهان .

ومعنى التأويل عنده : « هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية ، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب فى التجوز » وذلك مثل أن يسمى الشيء « بشبيهه أو بسببه أولاحقه أومقارنة » إلخ .. إلخ ..

والعلة فى لزوم التأويل لأهل النظر أكثر من لزومه للفقهاء ، تابعة من الفرق بين نوعية القياس عند كل فريق ، فإذا كان جائزاً للفقية الذى يستخدم القياس الظنى أن يؤول « فكم بالحرى أن يفعل ذلك صاحب علم البرهان . . وعنده قياس يقينى » ؟

ووحدة الحقيقة ، مع اختلاف طرق الوصول إليها ، وتفاوت النسب بين المقادير التى يعيها منها الناس ، دليل على لزوم التأويل ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإزالة التعارض الذى يبدو أحياناً بين ظواهر بعض النصوص و بين معطيات البرهان ، ومن هنا كان حكم ابن رشد وقوله : « ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربى . وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ، ولا يرتاب بها مؤمن . . . »

بل وأكثر من ذلك يذهب ابن رشد إلى أن فى « ألفاظ » الشرع ، وظواهر نصوصه ما يشهد للتأويل فى كل موطن يحتاج التوفيق بين الحكمة والشريعة فيه إلى التأويل ، وفى ذلك يقول : « إنه مامن منطوق به فى الشرع ، مخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان ، إلا إذا اعتُبِرَ وتُصُفِّحَت سائر أجزائه ، وُجِد فى ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل ، أو يُقَارِبُ أن يشهد . . . . » فكأنما قصد الشرع إلى ذلك قصداً . . وذلك لغرض « تنبيه الراسخين فى العلم على التأويل » الذى يجمع بين ظواهر النصوص وبين ما يعارضها من حقائق البرهان .

* * *

والأمر الذى يتميز به حديث ابن رشد فى هذا التأويل ، وضرورته ، وقواعده إنما يتعلق بتطبيقه لقواعد هذا المنهج على القضايا الثلاث الأساسية التى دار من

حولها الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين ، فهو عندما يشير إلى أن الأشعرية قد أولوا بعض النصوص ، والمعتزلة قد أولوا الكثير من النصوص ، وعندما يستشهد بالغزالى الذى تحدث فى (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) عن المراتب الخمسة للوجود : الذاتى ، والحسى ، والخيالى ، والعقلى ، والشبهى . . فكأنما يريد أن يقول لنا : إن العبرة ليست فى التسليم بجواز التأويل أو وجوبه ، ولا فى تعداد مراتب الوجود التى لا يكفر المصدق إذا تصور شيئاً من أمور الآخرة مثلا على أى مرتبة من هذه المراتب ... إن العبرة ليست فى ذكر ذلك والحديث عنه ، وإنما هى فى تطبيق هذا المنهج على القضايا الرئيسية التى شغلت الكثيرين بالجدل والخلاف . . فالغزالى برغم إيمانه بهذا المنهج إلا أنه قد أخطأ فى تطبيقه عند ما كفر الفلاسفة المسلمين بصدد هذه القضايا الثلاث : العالم ، والمعاد ، والعلم القديم . .

فلو تأول الغزالى ظواهر النصوص التى وردت فى المعاد ، مثلا ، لما كفر الذين صدقوا وآمنوا بوجود السعادة الأخروية والشقاء الأخروى ، بسبب تأولهم للتفاصيل والجزئيات التى جاءت بها ظواهر بعض النصوص فى هذا المقام . . لأنهم لم ينكروا وجود المعاد ، وإنما تأولوا ظواهر بعض النصوص دون الخروج عن مراتب الوجود التى عددها الغزالى نفسه فى هذا الباب . ومثل ذلك قائم فى غير قضية المعاد من قضايا الخلاف بين الغزالى وفلاسفة المسلمين .

مراتب الناس : وانطلاقاً من هذا الموقف المؤمن بوحدة الحقيقة ، واختلاف طرق الوصول إليها ، وتفاوت درجات الناس وحظوظهم فى تحصيلها ، قال ابن رشد : إن هنالك مستويات ثلاثة للناس إزاء التصديق « وذلك أن طباع الناس متفاضلة فى التصديق ، فمنهم من يصدق بالبرهان ، ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان ، إذ ليس فى طباعه أكثر من ذلك ، ومنهم من يصدق بالأقاويل الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية » .

فجمهور الناس وعامتهم ، الذين هم مقصد الشرع الأول ، إنما يأتى لهم اليقين ويتحصل لهم الاطمئنان والإيمان بواسطة الأقاويل الخطابية والوعظية والشعرية ، وهى وإن تكن غير كافية لإقناع أهل الجدل ، وغير صالحة لإقناع أصحاب البرهان ، إلا أنها كافية لتحقيق يقين العامة وإيمانهم ، ووصولهم إلى التصديق ، بل إنه

يجب أن لا نتعدى بهم هذا النطاق ، لأن الدخول بهم فى ميدان الجدل ، أو حقائق البرهان ، مفسد ليقينهم ، وذاهب بإيمانهم ، دون أن تكون لهم القدرة على استخدام هذه الأدوات ، ومن ثم فلا يستطيعون أن يحصلوا بواسطتها أى نوع من أنواع التصديق واليقين.

والمرتبة التى تلى الجمهور ، صعوداً ، هى مرتبة أهل الجدل ، الذين لم يصلوا إلى مرتبة أهل البرهان ، وإن كانوا قد ارتفعوا عن دائرة العامة والجمهور . . وهؤلاء لهم الأقاويل الجدلية سبيلا إلى التصديق واليقين . وهم إذا طلب إليهم التصديق بالأقاويل الخطابية لم يتحصل لهم يقين ، وإذا سلكوا للتصديق طريق البرهان لم تتيسر لهم هذه الأدوات ، ومن ثم لا تتحصل لهم ثمرات استخدامها . .

وفى القمة يأتى أهل النظر ، العارفون بصناعة الحكمة ، والسالكون إلى التصديق طريق البرهان ، وهم الفلاسفة الذين يجب أن يصونوا صناعتهم هذه عن أهل الجدل ، وعن الجمهور ، وذلك حفاظاً على التصديق الذى تحصّل لكل فريق من السبيل الذى هيئ له وفق ما لديه من إمكانيات . .

* * *

وحول عناصر هذا المنهج ، والأمثلة التطبيقية التى ساقها ابن رشد لتوضيحه وتحديد معالمه ، وتبيان طريقة استخدامه ، وحول نقده للغزالى الذى أساء استخدام هذا المنهج ، على الرغم من تضمن كتبه لعناصره ، حول كل ذلك دار الحديث فى (فصل المقال) و (ضميمة العلم الإلهى).

٣

ليست هذه هي المرة الأولى التي يطبع فيها (فصل المقال) و (ضميمة العلم الإلهي) ، فلقد سبق لهذين النصين أن طبعا ، في مصر وفي غير مصر ، عدة مرات.. وحتى نقدم للقارئ ما تمتاز به هذه الطبعة عن سواها ، يحسن بنا أن نقدم له إشارات موجزة عن الطبعات السابقة لهذا الكتاب ، وما استندت إليه واعتمدت عليه من المخطوطات ، وما لنا على بعضها من ملاحظات . . خصوصاً أننا قد استفدنا من كثير من الجهود التي بذلت في بعض هذه الطبعات ، واعتمدنا على بعضها في تحقيق هذا النص ، بل استفدنا من الأخطاء التي امتلأت بها بعض هذه الطبعات في محاولة تجنب الوقوع في مثلها ما وسعنا الجهد . .

١ ــ وأولى طبعات هذا الكتاب هي التي حققها وقدم لها المستشرق الألماني « مرقس يوسف موللر » (١٨٠٩ ــ ١٨٧٤ م) (Marcus Joseph Müller) في « ميونيخ » سنة ١٨٥٩ م ، وفي تحقيقه لها ، مع مناهج الأدلة ، ــ التي أخرجها « موللر » مجتمعة ــ كان الاعتماد على مخطوط وحيد موجود بمكتبة « الأسكوريال » رقمه بها ٦٣٢ وتاريخ نسخه سنة ٧٢٤ هـ (١٣٢٤ م) .

ومخطوط « الأسكوريال » هذا يشتمل على النصوص الرشدية الثلاثة : فصل المقال ، والضميمة ، ومناهج الأدلة .

ولقد قدم « موللر » لطبعته هذه بمقدمة باللغة الألمانية ، وخلت صفحات النص من أي تعليق موضوعي ثم قام « موللر » بترجمة هذه النصوص الرشدية الثلاثة إلى اللغة الألمانية ، ونشرت هذه الترجمة بعد وفاته بعام (١٨٧٥ م) .

ولمدة قرن كامل (١٨٥٩ ــ ١٩٥٩ م) غدت طبعة « موللر » هذه المصدر الوحيد والأساسي لكل الطبعات التي صدرت لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي .. وهي طبعات كثيرة ، أهمها :

(١) طبعة المطبعة العلمية (مصر) ١٣١٣ هـ ١٨٩٥ م ، وضمت النصوص الرشدية الثلاثة تحت عنوان (كتاب فلسفة ابن رشد) .

(ب) طبعة مطبعة الآداب (مصر) ١٣١٧ هـ ١٨٩٩ م، والتى اقتصرت على فصل المقال وضميمة العلم الإلهى، تحت عنوان (فصل المقال).

(جـ) طبعة المطبعة الحميدية (مصر) ١٣١٩ هـ ١٩٠١ م، وهى تعتبر إعادة طبع لطبعة «المطبعة العلمية» التى أشرنا إليها.

(د) ترجمة فرنسية لفصل المقال نشرها المستشرق الفرنسى «ليون جوتييه» فى «الجزائر» سنة ١٩٠٥ م، معتمداً على مخطوط «الأسكوريال» الذى نشره «موللر»، ومراجعاً له على طبعات القاهرة الثلاث للكتاب، التى أشرنا لها، وجعل «جوتييه» لترجمته هذه عنواناً هو (التوفيق بين الشريعة والفلسفة).

(هـ) طبعة المطبعة الجمالية (مصر) ١٣٢٨ هـ ١٩١٠ م، وهى لا تخرج عن كونها إعادة طبع لطبعة القاهرة السابقة.

(و) طبعة المطبعة الرحمانية، التى أخرجتها لحساب المكتبة المحمودية التجارية لصاحبها «محمود على صبيح»، وهى بدون تاريخ. ولقد امتازت هذه الطبعة عن طبعات القاهرة الأخرى بقلة الأخطاء التى احتوت عليها، كما امتازت بتذييلها النصوص الرشدية الثلاثة بتعليقات «لابن تيمية» يرد فيها على بعض آراء ابن رشد فى (مناهج الأدلة)، وهذه التعليقات تستغرق فى هذه الطبعة من ص ١٢٨ حتى ص ١٤٠. وفيما عدا ذلك اعتمدت هذه الطبعة، كما فعلت الطبعات القاهرية السابقة — على نشرة «موللر» لهذه النصوص.

(ز) وفى سنة ١٩٤٢ م أعاد «جوتييه» نشر ترجمته الفرنسية لفصل المقال، بالجزائر، مصحوبة هذه المرة بالنص العربى، مع مقدمة وعدد من التعليقات والشروح، وهو الأمر الذى خلت منه كل الطبعات السابقة. ثم أعيد طبع هذا الكتاب بالجزائر أيضاً فى سنة ١٩٤٨ م.

٢ — فى سنة ١٩٥٩ م أخرجت مطبعة «بريل» فى «ليدن» طبعة جديدة لفصل المقال وضميمة العلم الإلهى، حققها الدكتور «جورج حورانى»، وقدم لها بمقدمة موجزة باللغة الإنجليزية، وأتبع النص بتعليقات ثلاثة على ثلاثة مواضع من

الكتاب . أولها حول عنوان الكتاب ، وثانيها حول كلمة « التركية » الواردة فى حديث ابن رشد عن « علوم المخالفين فى الملة » ، وهل هى بالذال أو بالزاى ، وثالثها عن الطرق الثلاث المشتركة بين الناس والتى يتحصل بها التصديق . .

ولقد اعتمد الدكتور حورانى فى تحقيقه لضميمة العلم الإلهى على نفس مخطوط « الأسكوريال » الذى اعتمد عليه « موللر » ، ولكنه أضاف جديداً اعتمدت عليه نشرته فيما يتعلق بفصل المقال ، إذ عثر فى المكتبة الأهلية « بمدريد » ، فى ذيل مخطوط كتاب (الكليات) — فى الطب — لابن رشد على نص لهذا الكتاب — فصل المقال — منسوخ فى سنة ٦٣٣ هـ ١٢٣٦ م ، ورقمه فى هذه المكتبة ٥٠١٣ . كما استفاد من بعض الترجمات العبرية ، لهذا النص ، التى تمت فى العصر الوسيط . أما فيما يتعلق بالضميمة فلقد ظل الاعتماد على مخطوط « الأسكوريال » وحده ، إذ خلا منها مخطوط المكتبة الأهلية .

ولقد جاءت طبعة الأستاذ حورانى هذه أكثر دقة من كل الطبعات التى سبقتها ، لأنها أضافت إلى مخطوط « الأسكوريال » مخطوطاً آخر أقدم منه ، كما تلافت الكثير من أخطاء الطبعات السابقة . . . ولقد أحسن صاحبها صنعاً عند ما جعل المخطوتين تكمل كل واحدة منهما الأخرى ، وحينما وضعهما « فى مستوى واحد » . ورأى أنه « من العبث تفضيل الواحد على الآخر ، واعتباره المقياس الأساسى » ، وذلك على الرغم من أن تاريخ نسخ مخطوط « المكتبة الأهلية » يتقدم على تاريخ نسخ مخطوط « الأسكوريال » بأكثر من ثمانين عاماً[1] .

٣ — ظهرت فى بيروت طبعة لفصل المقال وضميمة العلم الإلهى ، نصها هو الذى حققه الدكتور حورانى ، مع بعض الاختصارات فى الإشارات إلى فروق النسخ الواردة فى هوامش الصفحات ، ومع تقديم وتعليقات للدكتور « ألبير نصرى نادر » ، الذى ضمن طبعته هذه ترجمة للمقدمة الإنجليزية التى كتبها حورانى لطبعة « ليدن » من هذا الكتاب . .[2]

---

(١) ص ٩ من المقدمة الإنجليزية لطبعة حورانى .

(٢) والتى بين يدينا هى الطبعة الثانية لهذه النشرة ، التى أخرجتها « دار المشرق » بيروت سنة ١٩٦٨ م .

وبالرغم من أن هذه النشرة هي إعادة طبع نسخة الدكتور حوراني إلا أنها قد شابها ، في متن الكتاب ، الكثير من الأخطاء . . كما أن التعليقات التي كتبها الدكتور « نادر » اشتملت على بعض الأخطاء ، ونكتفي بأن نشير إلى أمثلة منها .

(أ) في ص ٣٣ يعلق الدكتور « نادر » على قول ابن رشد بعدم وقوع المناظرات في الفقه ببلاد المغرب ، قائلا :

إن دراسة أصول الفقه كانت مهملة في أسبانيا الإسلامية وشمال أفريقيا قبل عصر الموحدين .

بينما حقيقة السبب في عدم وقوع المناظرات في الفقه في هذه البلاد، هو سيادة المذهب المالكي وحده في هذه البقاع ، وعدم وجود فقهاء آخرين لمذاهب أخرى هناك .

(ب) في ص ٣٥ يعلق الدكتور « نادر » على تعريف ابن رشد للتأويل بأنه « هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية » ، فيقول : « والأصح : من الدلالة المجازية إلى الدلالة الحقيقية » . والحق مع ابن رشد في تعريفه للتأويل لا مع الدكتور « ألبير » .

(جـ) في ص ٣٦ يعلق الدكتور « نادر » على إشارة ابن رشد إلى « حديث النزول » فيقول : « حديث النزول : قد وردت الروايات المشهورة بأن جبريل ، عليه السلام ، كان ينزل على النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في صورة دحية الكلبي وأن ابن عباس رآه في صورته » .

والحقيقة أنه لا علاقة بين هذا الموضوع وبين مراد ابن رشد من حديث النزول ، لأن الكلام هنا عن تنزيه الذات الإلهية ، وعن التشبيه الذي يوحي به ظاهر بعض آيات القرآن ، وحديث النزول ، المشار إليه ، معناه كما روى عن الرسول ، عليه الصلاة والسلام : ينزل الله سبحانه إلى سماء الدنيا كل ليلة ، وينادي : هل من داع فأستجيب له ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ إلخ . إلخ . . إلخ .

٤ — في المكتبة « التيمورية » بدار الكتب المصرية مخطوط رقمه ١٣٣ (حكمة تيمور) منسوخ بقلم معتاد ، غير محدد تاريخ نسخه ، يضم النصوص الرشدية

الثلاثة : فصل المقال (اللوحات ٢ — ٣٦) ومناهج الأدلة (اللوحات ٣٧— ١٧٥) وضميمة العلم الإلهي (اللوحات ١٧٦ — ١٨٠) . وهذه المخطوطة هي التي اعتمد عليها الأستاذ الدكتور محمود قاسم في تحقيقه لمناهج الأدلة ، جاعلا منها النسخة الأم والأساسية في تحقيقه لهذا النص . . . أما الطبعات التي صدرت من قبل لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، فإنها لم تستفد من هذا المخطوط ، ولذلك كان من بين ميزات الطبعة التي نقدم لها الآن أنها اعتمدت على هذا المخطوط إلى جانب اعتمادها على كل الجهود التي سبقت في تحقيق هذه النصوص .

ولقد اطلع الدكتور حوراني على نسخة « فوتوستات » لهذه المخطوطة ، ولكنه لم يستفد منها في تحقيقه ، لأنه فهم — خطأ — « أن هذه النسخة ما هي إلا نسخة حديثة لطبعة مللر بما فيها من أخطاء »[1] .

ونحن نقول إنه فهم خطأ ، لأن مراجعتنا لهذا المخطوط ، ومقابلتنا له على طبعة « موللر » (مخطوط الأسكوريال) وطبعة حوراني (مخطوط المكتبة الأهلية ومخطوط الأسكوريال مجتمعين) قد أثبتت — كما هو واضح من مراجعة فروق النسخ بهوامش هذه الطبعة — أن مخطوط التيمورية نسخة مستقلة عن مخطوط الأسكوريال وأيضا عن مخطوط المكتبة الأهلية ، برغم التشابه الكبير بين نص « التيمورية » ونص « الأسكوريال » . .

وإذا كانت هذه الطبعة التي نقدم لها قد امتازت بكثير من التعليقات الضرورية لفهم النص وإبراز مراميه وبالعناوين الفرعية التي وضعناها لفقرات النص وأغراضه ، كما امتازت باستفادتها من الجهود التي بذلت من قبل في تحقيق هذا النص ونشره ، فإننا نأمل أن تكون أقرب طبعات هذا الكتاب إلى الدقة والوفاء بالمطلوب .

* * *

بقي أن ننبه القارئ ، في ختام هذا التقديم ، إلى أن الرموز التي اعتمدناها للنسخ التي حققنا على أساسها هذا النص هي :

الرمز (ا) لمخطوط المكتبة التيمورية .

---

(١) ص ٩ ، ١٠ من مقدمة حوراني الإنجليزية .

الرمز (ب) لطبعة الدكتور حوراني (مخطوط المكتبة الأهلية ومخطوط الأسكوريال) .

الرمز (م) لطبعة مولر (مخطوط الأسكوريال) .

الرمز (ص) لطبعة المكتبة المحمودية التجارية بالقاهرة .

ونرجو أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق بعض مانأمل . . والله ولي التوفيق .

القاهرة : نوفمبر سنة ١٩٦٩ م

د. محمد عمارة

كتاب

فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةٌ]

[الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ] (١) .

قَالَ الْفَقِيهُ الْأَجَلُّ الْأَوْحَدُ (٢) ، الْعَلَّامَةُ الصَّدْرُ الْكَبِيرُ ، الْقَاضِي الْأَعْدَلُ ، أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ [بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ] (٣) ابْنُ رُشْدٍ ، رَضِيَ اللهُ [تَعَالَى] (٤) عَنْهُ وَرَحِمَهُ (٥) :

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ، عَبْدِهِ الْمُطَهَّرِ (٦) الْمُصْطَفَى ، وَرَسُولِهِ .

---

(١) سقطت من م ، ص . وعبارة ب :

« بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرحيمِ ، وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آله وَسَلَّمَ »

(٢) لابن رشد الفيلسوف كتاب واحد فى الفقه هو (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ، أما الذى اشتهر من أسرته بالبراعة فى الفقه فهو جده ، ولقد خلط البعض بينهما ، حتى لقد نسبت طبعة (فصل المقال) التى أخرجتها المطبعة الحميدية المصرية سنة ١٣١٩ ﻫ سنة ١٩٠١ م على نفقة صاحبها « محمود البيطار الحلبى الكتبى » ، نسبت هذا الكتاب إلى « القاضى أحمد بن أحمد بن رشد الأندلسى المتوفى سنة ٥٩٥ ﻫ » .. فالكتاب وتاريخ الوفاة لصاحبهما أبى الوليد ، أما الاسم فلجده الأعلى ، وهو الذى كان من أعلام الفقه المالكى ببلاد المغرب .

(٣) سقت من ا ، ب .

(٤) سقطت من ا ، م .

(٥) عبارة ب : « وقال الفقيه الإمام القاضى ، العلامة الأوحد ، أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد » .

(٦) سقطت من ب .

[حُكْمُ دِرَاسَةِ الْفَلْسَفَةِ]

فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ نَفْحَصَ ، عَلَى جِهَةِ النَّظَرِ الشَّرْعِيِّ ، هَلْ النَّظَرُ فِي الْفَلْسَفَةِ وَعُلُومِ الْمَنْطِقِ مُبَاحٌ بِالشَّرْعِ ؟ . . أَمْ مَحْظُورٌ ؟؟.. أَمْ مَأْمُورٌ بِهِ ، إِمَّا عَلَى جِهَةِ النَّدْبِ ، وَإِمَّا (١) عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ ؟ ؟

فَنَقُولُ : إِنْ كَانَ فِعْلُ الْفَلْسَفَةِ لَيْسَ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَاعْتِبَارِهَا ، مِنْ جِهَةِ دِلَالَتِها عَلَى الصَّانِعِ ، أَعْنِي مِنْ جِهَةِ مَا هِيَ مَصْنُوعَاتٌ ، فَإِنَّ الْمَوْجُوداتِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الصَّانِعِ بِمَعْرِفَةِ صَنْعَتِها(٢) ، وَأَنَّهُ كُلَّما كَانَتْ الْمَعْرِفَةُ [بِصَنْعَتِها] (٣) أَتَمَّ كَانَتْ الْمَعْرِفَةُ بِالصَّانِعِ أَتَمَّ .

وَكَانَ الشَّرْعُ قَدْ نَدَبَ إِلَى اعْتِبَارِ الْمَوْجُودَاتِ ، وَحَثَّ عَلَى ذَلِكَ ، فبَيِّنٌ أَنَّ مَا يَدُلُّ ٣/ عَلَيْهِ هَذَا الاسْمُ إِمَّا وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ ، وَإِمَّا مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ.

فَأَمَّا أَنَّ الشَّرْعَ دَعَا إِلَى اعْتِبَارِ الْمَوْجُودَاتِ بِالْعَقْلِ ، وَتَطَلَّبَ مَعْرِفَتَها بِهِ ، فَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي غَيْرِ مَا آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، مِثْلِ قَوْلِهِ [تَعَالَى] (٤) (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ) (٥) ، وَهَذَا نَصٌّ عَلَى وُجُوبِ اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ ، أَوْ الْعَقْلِيِّ وَالشَّرْعِيِّ مَعًا .

وَمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَوَ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ)(٦) ، وَهَذَا نَصٌّ بِالْحَثِّ عَلَى النَّظَرِ فِي جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ.

---

(١) في ب : أو ،
(٢) في ا : لمعرفة صفتها .
(٣) في ا : بصفتها .
(٤) سقطت من ا ، م ، ص .
(٥) الحشر (٥٩) : ٢ .
(٦) الأعراف (٧) : ١٨٥ .

وَأَعْلَمَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ مِمَّنْ خَصَّهُ بِهَذَا الْعِلْمِ وَشَرَّفَهُ بِهِ(١) إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ تَعَالَى : (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)(٢) الْآيَةَ . . . وَقَالَ تَعَالَى : (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ)(٣) وَقَالَ : (وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)(٤) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي لَا تُحْصَى كَثْرَةً .

[ضرورة النظر]

وَإِذَا (٥) تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ أَوْجَبَ النَّظَرَ بِالْعَقْلِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَاعْتِبَارِهَا ، وَكَانَ الْاعْتِبَارُ لَيْسَ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ : اسْتِنْبَاطِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْمَعْلُومِ ، وَاسْتِخْرَاجِهِ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ، أَوْ بِالْقِيَاسِ (٦) ، فَوَاجِبٌ أَنْ نَجْعَلَ نَظَرَنَا فِي الْمَوْجُودَاتِ بِالْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ .

وَبَيِّنٌ أَنَّ هَذَا النَّحْوَ مِنَ النَّظَرِ ، الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ الشَّرْعُ وَحَثَّ عَلَيْهِ ، هُوَ أَتَمُّ أَنْوَاعِ النَّظَرِ بِأَتَمِّ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ (٧) ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بُرْهَانًا .

وَإِذَا كَانَ الشَّرْعُ قَدْ حَثَّ [عَلَى] (٨) مَعْرِفَةِ اللهِ تَعَالَى [وَسَائِرِ] (٩)

---

(١) عبارة ص : « وأعلم أن من خصه بهذا العلم وشرفه إبراهيم ... » . وعبارة ا ، م : « وأعلم تعالى أن من خصه الله تعالى بهذا العلم وشرفه إبراهيم ... » .

(٢) الأنعام (٦) : ٧٥ .

(٣) الغاشية (٨٨) : ١٧ .

(٤) آل عمران (٣) : ١٩١ . والنسخة ا تذكر هذه الآية خطأ هكذا :

(الَّذِينَ يَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)

وتشاركها م في هذا الخطأ مع زيادة واو العطف قبل (الَّذِينَ) .

(٥) في م ، ص : وإذ .

(٦) أي أن القياس ، وهو أحد أدوات العقل في الاستنباط ، الذي هو الاعتبار ، إن لم يكن مرادفاً ومساوياً للاعتبار ، فإن الاعتبار لايتم ولا يثمر إلا « بالقياس » ، أي باستخدام الإنسان لهذه الأداة .

(٧) عبارة ا ، م ، ص : بأنواع القياس .

(٨) سقطت من ص .

(٩) سقطت من ا ، م ، ص .

مَوْجُودَاتِهِ بِالْبُرْهَانِ ، [وَكَانَ] [١] مِنَ الْأَفْضَلِ ، أَوْ الْأَمْرِ الضَّرُورِيِّ ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ اللهَ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَسَائِرَ الْمَوْجُودَاتِ ٤/ بِالْبُرْهَانِ ، أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوَّلاً فَيَعْلَمَ أَنْوَاعَ الْبَرَاهِينِ وَشُرُوطَهَا ، وَبِمَاذَا يُخَالِفُ الْقِيَاسُ الْبُرْهَانِيُّ الْقِيَاسَ الْجَدَلِيَّ ، وَالْقِيَاسَ [الْخَطَابِيَّ] [٢] ، وَالْقِيَاسَ الْمُغَالِطِيَّ [٣] وَكَانَ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ دُونَ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَيَعْرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ مَا هُوَ الْقِيَاسُ الْمُطْلَقُ ، وَكَم أَنْوَاعُه [٤] ، وَمَا مِنها قِيَاس ومَا مِنْهَا [٥] لَيْسَ بقِيَاسٍ ، وذَلِكَ لَا يُمْكِنُ أَيْضاً [إلاَّ وَيَتَقَدَّمَ] [٦] فَيَعْرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ أَجْزَاءَ الْقِيَاسِ الَّتِي مِنْهَا [تُرَكَّبَتْ] [٧] ، أَعْنِي الْمُقَدِّمَاتِ وَأَنْوَاعَهَا .

فَقَدْ يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بِالشَّرْعِ ، الْمُمْتَثِلِ أَمْرَهُ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، أَنْ يَتَقَدَّمَ ، قَبْلَ النَّظَرِ ، فَيَعْرِفَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تَتَنَزَّلُ مِنَ النَّظَرِ مَنْزِلَةَ الْآلَاتِ مِنَ الْعَمَلِ ، فَإِنَّهُ كَمَا أَنَّ الْفَقِيهَ يَسْتَنْبِطُ مِنَ الْأَمْرِ بِالتَّفَقُّهِ فِي الْأَحْكَامِ ، وُجُوبَ مَعْرِفَةِ [الْمَقَايِيسِ] [٨] الْفِقْهِيَّةِ عَلَى أَنْوَاعِهَا ، وَمَا مِنْهَا قِيَاسٌ وَمَا مِنْهَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْعَارِفِ أَنْ يَسْتَنْبِطَ مِنَ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ وُجُوبَ مَعْرِفَةِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، بَلْ

---

(١) فيما عدا ب : كان ، بدون حرف العطف .

(٢) في ا ، م : الخطبى ، بدلا من الخطابى ، وهو لفظ يطرد فيهما بدلا من لفظ الخطابى ، والنسبة فيه إلى الخُطَب ، والخطابى نسبة إلى الخطابة .

(٣) القائم على المغالطة ، والذى لا يحتوى من القياس إلا على عناصر الشكل وظواهر التركيب . وهذا التقسيم يفيد أن الفيصل فى هذه القضيه هو اختبار المقدمات من حيث الصدق وعدمه ، لأن الأقيسة المختلفة قد تتفق شكلا . وفى النسخة ا نجد « الغالطى » بدلا من « المغالطى » .

(٤) لأن هنالك من الأقيسة : البرهانى ، والجدلى ، والخطابى ، والمغالطى ، والشعرى ، والفقهى .. إلخ ..

(٥) فى ب : منه .

(٦) فيما عدا ب : أو يتقدم .

(٧) فيما عدا ب : تقدمت .

(٨) فى ا ، م : المقايس ، وهو لفظ يطرد فيهما بدلا من : المقاييس .

هُوَ أَحْرَى بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الفَقِيهُ يَسْتَنْبِطُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ ﴾ [١] ، وُجُوبَ مَعْرِفَةِ القِيَاسِ [الفِقْهِيِّ] [٢] ، [فَكَمْ بِالحَرِيِّ وَالأَوْلَى] [٣] أَنْ يَسْتَنْبِطَ مِنْ ذَلِكَ العَارِفُ بِاللهِ وُجُوبَ مَعْرِفَةِ القِيَاسِ العَقْلِيِّ ؟ ؟

وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ النَّظَرِ فِي القِيَاسِ العَقْلِيِّ بِدْعَةٌ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّدْرِ الأَوَّلِ . فَإِنَّ النَّظَرَ أَيْضاً فِي القِيَاسِ الفِقْهِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، هُوَ شَيْءٌ اسْتُنْبِطَ بَعْدَ الصَّدْرِ الأَوَّلِ ، وَلَيْسَ يُرَى أَنَّهُ بِدْعَةٌ . ٥/ فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ [نَعْتَقِدَ] [٤] فِي النَّظَرِ فِي القِيَاسِ العَقْلِيِّ ، وَلِهَذَا سَبَبٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ [٥] .

[بَلْ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ هَذِهِ المِلَّةِ مُثْبِتُونَ القِيَاسَ العَقْلِيَّ ، إِلَّا طَائِفَةً مِنَ الحَشْوِيَّةِ قَلِيلَةً ، وَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِالنُّصُوصِ] [٦] .

* * *

[فَإِذَا] [٧] تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَجِبُ ، بِالشَّرْعِ ، النَّظَرُ فِي القِيَاسِ العَقْلِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، كَمَا يَجِبُ النَّظَرُ فِي القِيَاسِ الفِقْهِيِّ ، فَبَيِّنٌ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَمْ يَتَقَدَّمْ أَحَدٌ مِمَّنْ قَبْلَنَا بِفَحْصٍ عَنْ القِيَاسِ العَقْلِيِّ وَأَنْوَاعِهِ ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَبْتَدِئَ بِالفَحْصِ عَنْهُ ، وَأَنْ يَسْتَعِينَ فِي ذَلِكَ [المُتَأَخِّرُ بِالمُتَقَدِّمِ] [٨] ،

(١) الحشر (٥٩) : ٢ .
(٢) فى ا : العقلى .
(٣) فيما عدا ب : فبالحرى .
(٤) فى ا ، م : يعتقد .
(٥) لأن موضعه هو كتب « الصنعة » غير « الجمهورية » التى لا يستطيع تناولها سوى الخاصة من أهل البرهان .
(٦) سقطت من ا ، م ، ص .
(٧) فى ا ، م : وإذا . وفى ص : وإذ .
(٨) فى ص : المتقدم بالمتأخر .

حَتَّى تَكْمُلَ الْمَعْرِفَةُ بِهِ ، فَإِنَّهُ عَسِيرٌ ، أَوْ غَيْرُ مُمْكِنٍ أَنْ يَقِفَ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ ، مِنْ تِلْقَائِهِ ، وَابْتِدَاءً ، عَلَى جمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ ذٰلِكَ . كَمَا أَنَّهُ عَسِيرٌ أَنْ يَسْتَنْبِطَ وَاحِدٌ جَمِيعَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ الْفِقْهِيِّ ، بَلْ مَعْرِفَةُ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ أَحرَى بِذَلِكَ .

وَإِنْ كَانَ غَيْرُنَا قَدْ فَحَصَ عَنْ ذَلِكَ ، فَبَيِّنٌ أَنَّهُ يَجبُ عَلَيْنا أَنْ نَسْتَعِينَ عَلَى مَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ بِمَا قَالَهُ مَنْ تَقَدَّمَنَا فِى ذَلِكَ .

وَسَوَاءٌ [أَكَانَ][1] ذَلِكَ الْغَيْرُ مُشَارِكاً لَنَا أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ فِى الْمِلَّةِ[2] ، فَإِنَّ الآلَةَ الَّتِى تَصِحُّ بِهَا [التَّذْكِيَةُ][3] لَا يُعْتَبَرُ فِى صِحَّةِ التَّذْكِيَةِ بِهَا كَوْنُهَا آلَةً لِمشَارِكٍ لَنَا فِى الْمِلَّةِ أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ ، إِذَا كَانَتْ فِيهَا شُرُوطُ الصِّحَّةِ . وَأَعْنِى بِغَيْرِ الْمُشَارِكِ : مَنْ نَظَرَ فى هٰذِهِ الْأَشياء مِنَ الْقُدَمَاءِ قَبْلَ مِلَّةِ الْإِسْلَام .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا ، وَكَانَ كُلُّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ النَّظَرِ فِى أَمْرِ الْمَقَايِيسِ الْعَقْلِيَّةِ قَدْ فَحَصَ عَنْهُ الْقُدَمَاءُ أَتَمَّ فَحْصٍ ، فَقَدْ يَنْبَغِى أَنْ/٦ نَضْرِبَ بِأَيْدِينَا إِلى كُتُبِهِمْ ، فَنَنْظُرَ فِيمَا قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ صَوَاباً قَبِلْنَاهُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا لَيْسَ بِصَوَابٍ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ .

فَإِذَا فَرَغْنَا مِنْ هَذَا الْجِنْسِ مِنَ النَّظَرِ ،وَحَصَلَتْ عِنْدَنَا الآلَاتُ الَّتِى بِهَا نَقْدِرُ عَلَى الاعْتِبَارِ فِى الْمَوْجُودَاتِ ، وَدِلَالَةِ الصَّنْعَةِ فيهَا — فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِف الصَّنْعَةَ لاَ يَعْرِفُ الْمَصْنُوعَ ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الْمَصْنُوعَ لَا يَعْرِفُ الصَّانِعَ — فَقَدْ يَجِبُ أَنْ نَشْرَعَ فِى الْفَحْصِ عَنِ الْمَوْجُودَاتِ ، عَلَى التَّرْتِيب وَالنَّحْوِ الَّذِى اسْتَفَدْنَاهُ مِنْ صِنَاعَةِ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَقَايِيسِ الْبُرْهَانِيَّةِ .

---

(١) فى ب : كان .

(٢) عبارة ب : « مشاركاً لنا فى الملة أو غير مشارك » .

(٣) فى ص : التزكية .

وَبَيِّنٌ(١) أَيْضاً أَنَّ هَذَا الغَرَضَ إِنَّمَا يَتِمُّ لَنَا فِي المَوْجُودَاتِ بِتَدَاوُلِ الفَحْصِ عَنْهَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ، وَأَنْ يَسْتَعِينَ فِي ذَلِكَ المُتَأَخِّرُ بِالمُتَقَدِّمِ ، عَلَى مِثَالِ مَا عَرَضَ فِي عُلُومِ التَّعَالِيمِ(٢) فَإِنَّهُ لَوْفَرَضْنَا صِنَاعَةَ الهَنْدَسَةِ ، فِي وَقْتِنَا هَذَا ، مَعْدُومَةً ، وَكَذَلِكَ صِنَاعَةَ عِلْمِ الهَيْئَةِ ، وَرَامَ إِنْسَانٌ وَاحِدٌ ، مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ ، أَنْ يُدْرِكَ مَقَادِيرَ الأَجْرَامِ السَّمَاوِيَّةِ ، وَأَشْكَالَهَا ، وَأَبْعَادَ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ ، لَمَا أَمْكَنَه ذَلِكَ . مِثْلَ أَنْ يَعْرِفَ قَدْرَ الشَّمْسِ مِنَ الأَرْضِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ [مَقَادِيرِ](٣) الكَوَاكِبِ ، وَلَوْ كَانَ [أَذْكَى](٤) النَّاسِ طَبْعاً ، إِلاَّ بِوَحْيٍ أَوْ شَيْءٍ يُشْبِهُ الوَحْيَ .

بَلْ لَوْ قِيلَ لَهُ : إِنَّ الشَّمْسَ أَعْظَمُ مِنَ الأَرْضِ بِنَحْوِ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ضِعْفاً ، أَوْسِتِّينَ ، لَعَدَّ هَذَا القَوْلَ جُنُوناً مِنْ قَائِلِهِ ، وَهَذَا شَيْءٌ قَدْ قَامَ عَلَيهِ البُرْهَانُ فِي عِلْمِ الهَيْئَةِ قِيَاماً لاَ [يَشُكُّ](٥) فِيهِ مَنْ هُوَ مِنْ [أَهْلِ](٦) ذَلِكَ العِلْمِ .

وَأَمَّا الَّذِي أَحْوَجَ ٧/ فِي هَذَا إِلَى التَّمْثِيلِ بِصِنَاعَةِ التَّعَالِيمِ ، فَهَذِهِ صِنَاعَةُ أُصُولِ الفِقْهِ ، وَالفِقْهِ نَفْسِهِ ، لَمْ يَكْمُلِ النَّظَرُ فِيهَا إِلاَّ فِي زَمَنٍ طَوِيلٍ ، وَلَوْ رَامَ إِنْسَانٌ اليَوْمَ ، مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ ، أَنْ يَقِفَ عَلَى جَمِيعِ الحُجَجِ الَّتِي اسْتَنْبَطَهَا النُّظَّارُ مِنْ أَهْلِ المَذَاهِبِ فِي مَسَائِلِ الخِلاَفِ الَّتِي وُضِعَتْ(٧) المُنَاظَرَةُ فِيهَا بَيْنَهُمْ فِي مُعْظَمِ بِلاَدِ الإِسْلاَمِ ، مَا عَدا المَغْرِبَ(٨)

---

(١) في ا : وتبين .
(٢) أي الرياضيات .
(٣) في ا : تقادير .
(٤) في س : أزكى .
(٥) في ا : شك .
(٦) في ا ، م ، س : أصحاب .
(٧) وضعت هنا بمعنى : وقعت .
(٨) ولعل السبب في عدم وقوع المناظرات الفقهية في المغرب ، كما حدث في باقي أنحاء العالم

لَكَانَ أَهْلاً أَنْ يُضْحَكَ مِنْهُ ، لِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْتَنِعاً [فِى حَقِّهِ] [١] ، مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ مَفْرُوغاً مِنْهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ بَيِّنٌ بِنَفْسِه ، لَيْسَ فِى الصَّنَائِعِ الْعِلْمِيَّةِ فَقَطْ ، بَلْ و [فِى] [٢] الْعَمَلِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا صِنَاعَةٌ يَقْدِرُ أَنْ يُنْشِئَهَا [٣] وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ ، فَكَيْفَ بِصناعَةِ الصَّنَائِعِ ، وَهِىَ الْحِكْمَةُ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَقَدْ يَجِبُ عَلَيْنَا إِنْ أَلْفَيْنَا لِمَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ نَظَرًا فِى الْمَوْجُودَاتِ ، وَاعْتِبَارًا لَهَا ، بِحَسَبِ مَا اقْتَضَتْهُ شَرَائِطُ الْبُرْهَانِ ، أَنْ نَنْظُرَ فِى الَّذِى قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا أَثْبَتُوهُ فِى كُتُبِهِمْ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا مُوَافِقاً لِلْحَقِّ قَبِلْنَاهُ مِنْهُمْ ، وَسُرِرْنَا بِهِ ، وَشَكَرْنَاهُمْ عَلَيْهِ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا غَيْرَ مُوَافِقٍ لِلْحَقِّ نَبَّهْنَا عَلَيْه ، وَحَذَّرْنَا مِنْهُ ، وَعَذَرْنَاهُمْ .

فَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّظَرَ فِى كُتُبِ الْقُدَمَاءِ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ ، [إِذْ] [٤] كَانَ مَغْزَاهُمْ فِى كُتُبِهِمْ وَمَقْصِدُهُمْ هُوَ الْمَقْصِدُ الَّذِى حَثَّنَا الشَّرْعُ عَلَيْهِ ، وَأَنَّ مَنْ نَهَى عَنِ النَّظَرِ فِيهَا مَنْ كَانَ أَهْلاً لِلنَّظَرِ فِيهَا ـ وَهُوَ الَّذِى جَمَعَ أَمْرَيْنِ :

أَحَدِهِما : ذَكَاءُ الْفِطْرَةِ .

وَالثَّانِى : الْعَدَالَةُ الشَّرْعِيَّةُ ، وَالْفَضِيلَةُ [الْعِلْمِيَّةُ وَ] [٥] الْخُلُقِيَّةُ ـ

=الإسلامى ، هو سيادة المذهب المالكى فى الفقه لكل أنحائه ، والسيطرة الكبرى التى كانت لفقهاء هذا المذهب على الحياة الفكرية بهذه البلاد ، وبخاصة فى عصرهم الذهبى أيام دولة المرابطين (١٠٩٠ ــ ١١٤٦ م) ، وهى الفترة الزمنية التى سبقت مجىء دولة الموحدين (١١٤٦ ــ ١٢٦٩ م) التى عاش فيها ابن رشد .

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) سقطت من ا ، م ، ص .

(٣) رسمها فى ا أقرب إلى : ينبثها .

(٤) ا : إن .

(٥) موجودة فى ص فقط ، وسقطت مما عداها .

فَقَدْ صَدَّ النَّاسَ عَنِ الْبَابِ الَّذِي دَعَا الشَّرْعُ مِنْهُ النَّاسَ٨/ ، إِلَى مَعْرِفَةِ اللهِ ، وَهُوَ بَابُ النَّظَرِ المُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَتِهِ حَقَّ المَعْرِفَةِ . وَذَلِكَ غَايَةُ الجَهْلِ وَالْبُعْدِ عَنِ اللهِ تَعَالَى .

[شُرُوطُ النَّظَرِ]

وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْ أَنَّهُ إِنْ غَوَى غَاوٍ بالنَّظَرِ فِيهَا ، [وَزَلَّ زَالٌّ ، إِمَّا مِنْ قِبَلِ نَقْصِ فِطْرَتِهِ ، وَإِمَّا مِنْ قِبَلِ سُوءِ تَرْتِيبِ نَظَرِهِ فِيهَا][1] ، أَوْ مِنْ قِبَلِ غَلَبَةِ شَهَوَاتِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مُعَلِّماً يُرْشِدُهُ إِلَى فَهْمِ مَا فِيهَا ، أَوْ مِنْ قِبَلِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الأَسْبَابِ فِيهِ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهَا ، أَنْ [نَمْنَعَهَا][2] عَنِ الَّذِي هُوَ أَهْلٌ لِلنَّظَرِ فِيهَا ، فَإِنَّ هَذَا النَّحْوَ مِنَ الضَّرَرِ الدَّاخِلِ مِنْ قِبَلِهَا هُوَ شَيْءٌ لَحِقَهَا بِالْعَرَضِ لَا بالذَّاتِ[3] ، وَلَيْسَ يَجِبُ فِيمَا كَانَ نَافِعاً بِطِبَاعِهِ وَذَاتِهِ أَنْ يُتْرَكَ لِمَكَانِ مَضَرَّةٍ مَوْجُودَةٍ فِيهِ بِالْعَرَضِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ][4] السَّلَامُ لِلَّذِي أَمَرَهُ بِسَقْيِ الْعَسَلِ أَخَاهُ لِإِسْهَالٍ كَانَ [به][5] [فَتَزَيَّدَ][6] الإِسْهَالُ بِهِ لَمَّا سَقَاهُ الْعَسَلَ ، وَشَكَا ذَلِكَ إِلَيْهِ : « صَدَقَ اللهُ ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ » .

بَلْ نَقُولُ : إِنَّ مَثَلَ مَنْ مَنَعَ النَّظَرَ فِي كُتُبِ الْحِكْمَةِ مَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا ،

---

(١) سقطت من س .
(٢) في ب : يمنعها .
(٣) ذات الشيء هي ماهيته ، أو جزء من ما هيته ، وهي مقابل العرض .
(٤) سقطت من ب .
(٥) في ا ، م ، س : فيه .
(٦) في س : فتزايد .

مِنْ أَجْلِ أَنَّ قَوْماً مِنْ أَرَاذِلِ النَّاسِ قَدْ يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ ضَلُّوا مِنْ قِبَلِ نَظَرِهِمْ فِيهَا ، مَثَلُ مَنْ مَنَعَ الْعَطْشَانَ شُرْبَ الْمَاءِ الْبَارِدِ الْعَذْبِ حَتَّى مَاتَ [مِنَ الْعَطَشِ](1) ، لِأَنَّ قَوْماً شَرِقُوا بِهِ فَمَاتُوا ، فَإِنَّ الْمَوْتَ عَنِ الْمَاءِ بِالشَّرَقِ أَمْرٌ عَارِضٌ ، وَعَنِ الْعَطَشِ [أَمْرٌ](2) ذَاتِيٌّ وَضَرُورِيٌّ .

وَهَذَا الَّذِي عَرَضَ لِهَذِهِ الصِّنَاعَةِ هُوَ شَيْءٌ عَارِضٌ لِسَائِرِ الصَّنَائِعِ ، فَكَمْ مِنْ فَقِيهٍ كَانَ الْفِقْهُ سَبَبًا لِقِلَّةِ تَوَرُّعِهِ ، وَخَوْضِهِ فِي الدُّنْيَا ، بَلْ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ [هَكَذَا](3) نَجِدُهُمْ ، وَصِنَاعَتُهُمْ إِنَّمَا تَقْتَضِي ٩/ بِالذَّاتِ الْفَضِيلَةَ الْعَمَلِيَّةَ .

فَإِذًا لَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْرِضَ فِي الصِّنَاعَةِ الَّتِي تَقْتَضِي الْفَضِيلَةَ [الْعِلْمِيَّةَ](4) مَا [عَرَضَ](5) فِي الصِّنَاعَةِ الَّتِي تَقْتَضِي [الْعَمَلِيَّةَ](6) .

[مَرَاتِبُ النَّاسِ]

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا كُلُّهُ ، وَكُنَّا نَعْتَقِدُ ، مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، أَنَّ شَرِيعَتَنَا ، هَذِهِ الْإِلَهِيَّةَ ، حَقٌّ ، وَأَنَّهَا الَّتِي نَبَّهَتْ عَلَى هَذِهِ السَّعَادَةِ ، وَدَعَتْ إِلَيْهَا ، الَّتِي هِيَ الْمَعْرِفَةُ بِاللهِ [عَزَّ وَجَلَّ](7) ، وَبِمَخْلُوقَاتِهِ ، [فَإِنَّ](8) ذَلِكَ مُتَقَرِّرٌ عِنْدَ كُلِّ مُسْلِمٍ مِنَ الطَّرِيقِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ جِبِلَّتُهُ وَطَبِيعَتُهُ مِنَ التَّصْدِيقِ ،

---

(1) سقطت من ا ، م ، ص .
(2) سقطت من ا ، م ، ص .
(3) فى ب : كذلك .
(4) فى ا ، م ، ص : العملية .
(5) فى ا : عدا .
(6) فى ا ، م ، ص : العلمية .
(7) فى ا ، م ، ص : جل وعز .
(8) فى ا ، م ، ص : وأن .

وَذَلِكَ أَنَّ طِبَاعَ النَّاسِ مُتَفَاضِلَةٌ فِي التَّصْدِيقِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ بِالْبُرْهَانِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ بِالْأَقَاوِيلِ الْجَدَلِيَّةِ تَصْدِيقَ صَاحِبِ الْبُرْهَانِ [بِالْبُرْهَانِ] (١) إِذْ لَيْسَ فِي طِبَاعِهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ [بِالْأَقَاوِيلِ] (٢) الْخَطَابِيَّةِ كَتَصْدِيقِ صاحِبِ الْبُرْهَانِ بِالْأَقَاوِيلِ الْبُرْهَانِيَّةِ .

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ شَرِيعَتُنَا ، هَذِهِ الْإِلٰهِيَّةُ ، قَدْ دَعَتِ النَّاسَ مِنْ هَذِهِ الطُّرُقِ الثَّلَاثِ ، عَمَّ التَّصْدِيقُ بِهَا كُلَّ إِنْسَانٍ ، إِلَّا مَنْ [جَحَدَهَا] (٣) عِنَادًا بِلِسَانِهِ ، أَوْ لَمْ تَتَقَرَّرْ عِنْدَهُ طُرُقُ الدُّعَاءِ فِيهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى ، لِإِغْفَالِهِ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ .

وَلِذَلِكَ خُصَّ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] (٤) السَّلَامُ بِالْبَعْثِ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ أَعْنِي لِتَضَمُّنِ شَرِيعَتِهِ طُرُقَ الدُّعَاءِ إِلَى اللهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)(٥) .

[عَلَاقَةُ الْحِكْمَةِ بِالشَّرِيعَةِ]

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ [الشَّرِيعَةُ] (٦) حَقًّا ، وَدَاعِيَةً إِلَى النَّظَرِ الْمُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ ، فَإِنَّا ، مَعْشَر ١٠/ الْمُسْلِمِينَ ، نَعْلَمُ ، عَلَى الْقَطْعِ ، أَنَّهُ لَا يُؤَدِّي النَّظَرُ الْبُرْهَانِيُّ إِلَى مُخَالَفَةِ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ ، فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يُضَادُّ

(١) سقطت من ا ، م ، ص .
(٢) في ا ، م ، ص : بالأقوال .
(٣) في ا ، م ، ص : يجحدها .
(٤) سقطت من ا ، ب .
(٥) النحل (١٦) : ١٢٥ .
(٦) في ا ، م ، ص : الشرائع .

الْحَقَّ ، بَلْ يُوَافِقُهُ وَيَشْهَدُ لَهُ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَإِنْ أَدَّى النَّظَرُ الْبُرْهَانِيُّ إِلَى نَحْوٍ مَّا مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِمَوْجُودٍ مَّا ، فَلاَ يَخْلُو ذَلِكَ الْمَوْجُودُ أَنْ يَكُونَ : قَدْ سَكَتَ عَنْهُ [الشَّرْعُ][1] أَوْ عَرَّفَ بِهِ .

فَإِنْ كَانَ [قَدْ سَكَتَ][2] عَنْهُ ، فَلاَ تَعَارُضَ [هُنَالِكَ][3] ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا سَكَتَ عَنْهُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَاسْتَنْبَطَهَا الْفَقِيهُ بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ .

وَإِنْ كَانَتِ الشَّرِيعَةُ نَطَقَتْ بِهِ ، فَلاَ يَخْلُو ظَاهِرُ النُّطْقِ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقاً لِمَا أَدَّى إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ فِيهِ ، أَوْ مُخَالِفاً ، فَإِنْ كَانَ مُوَافِقاً فَلاَ قَوْلَ [هُنَالِكَ][4] ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفاً طُلِبَ [هُنَالِكَ][5] تَأْوِيلُهُ .

[التَّأْوِيلُ]

وَمَعْنَى التَّأْوِيل : هُوَ إِخْرَاجُ دِلاَلَةِ اللَّفْظِ مِنَ الدِّلاَلَةِ الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى الدِّلاَلَةِ الْمَجَازِيَّةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخِلَّ ذَلِكَ بِعَادَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ فِى التَّجَوُّزِ ، مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِشَبِيهِهِ أَوْ [بِسَبَبِهِ][6] أَوْ لاَحِقِهِ أَوْ مُقَارِنِهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِى [عُدِّدَتْ][7] فِى تَعْرِيفِ أَصْنَافِ الْكَلاَمِ الْمَجَازِى

وَإِذَا كَانَ الْفَقِيهُ يَفْعَلُ هَذَا فِى كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَكَمْ

---

(١) فى ب : فى الشرع .
(٢) فى ا ، م ، ص : ماسكت .
(٣) فيما عدا ب : هناك .
(٤) فيما عدا ب : هناك .
(٥) فيما عدا ب : هناك .
(٦) فيما عدا ب : سببه .
(٧) فيما عدا ب : عودت .

بِالْحَرِىِّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ صَاحِبُ [عِلْمِ الْبُرْهَانِ][١] ؟ ؟ فَإِنَّ الْفَقِيه إِنَّمَا عِنْدَهُ قِيَاسٌ ظَنِّىٌّ ، وَالْعَارِفُ عِنْدَهُ قِيَاسٌ يَقِينِىٌّ .

وَنَحْنُ نَقْطَعُ قَطْعاً أَنَّ كُلَّ مَا أَدَّى إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ ، وَخَالَفَهُ ظَاهِرُ الشَّرْعِ ، أَنَّ ذَلِكَ الظَّاهِرَ يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ عَلَى قَانُونِ التَّأْوِيلِ الْعَرَبِىِّ . وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ ١١/ لاَ يَشُكُّ فِيهَا مُسْلِمٌ ، وَلَا يَرْتَابُ بِهَا مُؤْمِنٌ ، وَمَا أَعْظَمَ ازْدِيَادَ الْيَقِينِ بِهَا عِنْدَ مَنْ زَاوَلَ هَذَا الْمَعْنَى وَجَرَّبَهُ ، وَقَصَدَ هَذَا الْمَقْصِدَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ .

بَلْ نَقُولُ : إِنَّهُ مَا مِنْ مَنْطُوقٍ بِهِ فِى الشَّرْعِ ، مُخَالِفٍ بِظَاهِرِهِ لِمَا أَدَّى إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ [إِلاَّ][٢] إِذَا اعْتُبِرَ وَتُصُفِّحَتْ سَائِرُ أَجْزَائِهِ ، وُجِدَ فِى أَلْفَاظِ الشَّرْعِ مَا يَشْهَدُ بِظَاهِرِهِ لِذَلِكَ التَّأْوِيلِ ، أَوْ يُقَارِبُ أَنْ يَشْهَدَ ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ أَلْفَاظُ الشَّرْعِ كُلُّهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ، وَلَا أَنْ تُخْرَجَ كُلُّهَا [عَنْ][٣] ظَاهِرِهَا بِالتَّأْوِيلِ ، وَاخْتَلَفُوا فِى الْمُأَوَّلِ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ [الْمُأَوَّلِ][٤] ، فَالأَشْعَرِيُّونَ ، مَثَلاً ، يَتَأَوَّلُونَ آيَةَ الاسْتِوَاءِ[٥] ، وَحَدِيثَ النُّزُولِ[٦] ، وَالْحَنَابِلَةُ تَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِهِ .

وَالسَّبَبُ فِى وُرُودِ الشَّرْعِ فِيهِ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ هُوَ اخْتِلَافُ [نَظَرِ][٧]

---

(١) فيما عدا ب : العلم بالبرهان .
(٢) سقطت من ص .
(٣) فيما عدا ب : من .
(٤) فى ا : المتأول .
(٥) وهى قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) «طه (٢٠) : ٥ ».
(٦) ومعناه : ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا ، فيقول : هل من سائل فأعطيه ؟ .. هل من داع فأستجيب له ؟ .. هل من مستغفر فأغفر له ؟؟
(٧) فى ب ، م ، ص : فطر .

النَّاسِ وَتَبَايُنُ [قَرَائِحِهِمْ[١]] فِي التَّصْدِيقِ ، وَالسَّبَبُ فِي وُرُودِ الظَّوَاهِرِ[٢] الْمُتَعَارِضَةِ فِيهِ ، هُوَ تَنْبِيهُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ عَلَى التَّأْوِيلِ الْجَامِعِ [بَيْنَهَا] [٣] [وَإِلَى] [٤] هَذَا الْمَعْنَى وَرَدَتِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) [٥]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ فِي الشَّرْعِ أَشْيَاءَ قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى حَمْلِهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا ، وَأَشْيَاءَ عَلَى تَأْوِيلِهَا ، وَأَشْيَاءَ اخْتَلَفُوا فِيهَا ... فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُؤَدِّيَ الْبُرْهَانُ إِلَى تَأْوِيلِ مَا أَجْمَعُوا عَلَى ظَاهِرِهِ ؟؟ . أَوْ ظَاهِرِ مَا أَجْمَعُوا عَلَى تَأْوِيلِهِ ؟؟ . .

قُلْنَا : أَمَّا لَوْ ثَبَتَ الْأَجْمَاعُ بِطَرِيقٍ١٢/ يَقِينِيٍّ [لَمْ] [٦] يَصِحَّ ، وَإِنْ كَانَ الْإِجْمَاعُ فِيهَا ظَنِّيًّا فَقَدْ يَصِحُّ[٧] .

وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو حَامِدٍ[٨] ، وَأَبُو الْمَعَالِي[٩] ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ

---

(١) فى ا ، م : مزايجهم .

(٢) جمع ظاهر ، لا ظاهرة ، لأن الحديث هنا عن ظاهر النصوص وباطنها .

(٣) فيما عدا ب : بينهما .

(٤) فيما عدا ب : فإلى .

(٥) آل عمران (٣) : ٧ . وجملة الآية : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ، هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ، ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) .

(٦) فى ب : فلم .

(٧) « قد » هنا مستعملة لإفادة التحقيق ، لا التقليل .

(٨) أبو حامد بن محمد الغزالى (٤٥٠ — ٥٠٥ هـ ١٠٥٩ — ١١١٢ م) .

(٩) هو إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن أبى محمد عبد الله بن يوسف الجوينى، الفقيه الشافعى، وهو أستاذ الغزالى ، ونسبته إلى « جوين » إحدى نواحى « نيسابور » . توفى سنة ٤٧٨ هـ .

أَئِمَّةِ النَّظَرِ ، إِنَّهُ لَا يُقْطَعُ بِكُفْرِ مَنْ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فِى التَّأْوِيلِ فِى أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ .

* * *

وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَتَقَرَّرُ فِى النَّظَرِيَّاتِ[١] بِطَرِيقٍ يَقِينِىٍّ ، كَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ فِى الْعَمَلِيَّاتِ ، أَنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ الْإِجْمَاعُ فِى مَسْأَلَةٍ مَّا فِى عَصْرٍ مَّا ، إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَصْرُ عِنْدَنَا مَحْصُورًا ، وَأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ الْمَوْجُودِينَ فِى ذَلِكَ الْعَصْرِ مَعْلُومِينَ عِنْدَنَا ، أَعْنِى مَعْلُوماً أَشْخَاصُهُمْ ، وَمَبْلَغُ عَدَدِهِمْ ، وَأَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا فِى الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ [فِيهَا][٢] نَقْلَ تَوَاتُرٍ[٣] ، وَيَكُونَ مَعَ هَذَا كُلِّهِ قَدْ صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ الْمَوْجُودِينَ فِى ذَلِكَ الزَّمَانِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِى الشَّرْعِ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِكُلِّ مَسْأَلَةٍ يَجِبُ أَنْ لَا يُكْتَمَ عَنْ أَحَدٍ ، وَأَنَّ النَّاسَ طَرِيقُهُمْ وَاحِدٌ فِى عِلْمِ الشَّرِيعَةِ .

[وَأَمَا وَكَثِيرٌ][٤] مِنَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ [قَدْ][٥] نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ لِلشَّرْعِ ظَاهِرًا وَبَاطِناً ، وَأَنَّه لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ بِالْبَاطِنِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى فَهْمِهِ ، مِثْلُ مَا رُوِىَ عَنِ الْبُخَارِىِّ عَنْ عَلِىٍّ [بْنِ أَبِى طَالِبٍ][٦] ، رَضِىَ اللّٰهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللّٰهُ وَرَسُولُهُ؟! ، وَمِثْلُ مَا رُوِىَ مِنْ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ .

---

(١) أى العلوم النظرية .

(٢) سقطت من ب .

(٣) التواتر فى اصطلاح الأصوليين هو خبر الجماعة الذى يفيد بنفسه العلم بصدقه . راجع كشاف اصطلاحات الفنون . ص ١٤٧١ .

(٤) فى ب : وَأَمَّا كَثِيرٌ .

(٥) فى ب : فقد .

(٦) سقطت من ا ، م ، ص .

فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ إِجْمَاعٌ مَنْقُولٌ إِلَيْنَا عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ النَّظَرِيَّةِ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ قَطْعاً أَنَّهُ لاَ يَخْلُو عَصْرٌ مِنَ الْأَعْصَارِ مِنْ عُلَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ فِي الشَّرْعِ ١٣/ أَشْيَاءَ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ [بِتَحْقِيقِهَا] (١) جَمِيعُ النَّاسِ؟؟

وَذَلِكَ بِخِلاَفِ مَا عَرَضَ فِي الْعَمَلِيَّاتِ ، فَإِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ يَرَوْنَ إِفْشَاءَهَا لِجَمِيعِ النَّاسِ عَلَى السَّوَاءِ ، وَ [يُكْتَفَى] (٢) [فِي] (٣) حُصُولِ الْإِجْمَاعِ فِيهَا بِأَنْ تَنْتَشِرَ الْمَسْأَلَةُ ، فَلاَ يُنْقَلَ إِلَيْنَا فِيهَا خِلاَفٌ ، فَإِنَّ هَذَا كَافٍ فِي حُصُولِ الْإِجْمَاعِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ ، بِخِلاَفِ الْأَمْرِ فِي الْعِلْمِيَّاتِ .

[الْغَزَالِيُّ وَالْفَلاَسِفَةُ]

فَإِنْ قُلْتَ : [فَإِذَا] (٤) لَمْ يَجِب التَّكْفِيرُ بِخَرْقِ الْإِجْمَاعِ فِي التَّأْوِيلِ ، إِذْ لاَ يُتَصَوَّرُ [فِي ذَلِكَ إِجْمَاعٌ] (٥) ، فَمَا تَقُولُ فِي الْفَلاَسِفَةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلاَمِ ، كَأَبِي نَصْرٍ (٦) ، وَابْنِ سِينَا (٧) ، فَإِنَّ أَبَا حَامِدٍ قَدْ قَطَعَ بِتَكْفِيرِهِمَا فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِالتَّهَافُتِ ، فِي ثَلاَثِ مَسَائِلَ :

فِي الْقَوْلِ بِقِدَمِ الْعَالَمِ (٨)

وَبِأَنَّهُ ، تَعَالَى ، لاَ يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ (٩) .

---

(١) فى ب : بحقيقتها .
(٢) فى ب : تكتفى .
(٣) سقطت من ا ، م ، ص .
(٤) فى ا ، م ، ص : وإذا .
(٥) فى ا ، م ، ص : ذلك فى إجماع .
(٦) محمد بن طرخان ، الملقب بالمعلم الثانى ، والمنسوب إلى « فاراب » من بلاد تركستان (٣٣٩ هـ ٩٥٠ م) .
(٧) أبو على الحسين بن عبد الله، الشهير بالشيخ الرئيس (٣٧٠ – ٤٢٩ هـ ٩٨٠ – ١٠٣٧ م).
(٨) راجع (تهافت الفلاسفة) للغزالى . ص ٦ وما بعدها .
(٩) المصدر السابق . ص ٥٣ وما بعدها .

وَفِى تَأْوِيلِ مَا جَاءَ فِى حَشْرِ الْأَجْسَادِ وَأَحْوَالِ الْمَعَادِ[١] .

قُلْنَا : الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِى ذَٰلِكَ ، أَنَّهُ لَيْسَ تَكْفِيرُهُ إِيَّاهُمَا فِى ذَٰلِكَ قَطْعًا ، إِذْ قَدْ صَرَّحَ فِى كِتَابِ التَّفْرِقَةِ أَنَّ التَّكْفِيرَ بِخَرْقِ الْإِجْمَاعِ فِيهِ احْتِمَالٌ[٢] .

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِنَا أَنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ إِجْمَاعٌ فِى أَمْثَالِ هَٰذِهِ الْمَسَائِلِ ، لِمَا رُوِىَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ الْأَوَّلِ ، فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمْ ، أَنَّ هَا هُنَا تَأْوِيلَاتٍ لاَ يَجِبُ أَنْ يُفْصَحَ بِهَا إِلاَّ لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ وَهُمُ الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ ، لِأَنَّ الاخْتِيَارَ عِنْدَنَا هُوَ الْوُقُوفُ[٣] عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ) ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ ، لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مَزِيَّةُ تَصْدِيقٍ تُوجِبُ لَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ مَالاَ يُوجَدُ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ وَصَفَهُم اللهُ [تَعَالَى] [٤] /١٤ بِأَنَّهُمُ الْمُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَهَٰذَا إِنَّما يُحْمَلُ عَلَى الْإِيمَانِ الَّذِى يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْبُرْهَانِ ، وَهَٰذَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨١ وما بعدها .

(٢) والإشارة هنا إلى قول الغزالى ، بعد تكفيره مُكَذِّبَ الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، ومُنْكِرَ المتواتر :

«. . . نَعَمْ ، لَوْ أَنْكَرَ مَا ثَبَتَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فَلاَ يَلْزَمُهُ بِهِ الْكُفْرُ ، وَلَوْ أَنْكَرَ مَا ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ فَهَٰذَا فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ مَعْرِفَةَ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً قَاطِعَةً فِيهِ غُمُوضٌ يَعْرِفُهُ الْمُحَصِّلُونَ لِعِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ ، وَأَنْكَرَ النَّظَّامُ كَوْنَ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً أَصْلًا ،فَصَارَ كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً مُخْتَلَفٌ فِيه»

راجع (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ١٦ . طبعة القاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٠٧م .

(٣) فى ا : الوقود .

(٤) سقطت من ا ، ب .

مَعَ الْعِلْمِ بِالتَّأْوِيلِ ، فإِنَّ غَيْرَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ هُمْ أَهْلُ الْإِيمَانِ [به] [١] لاَ مِنْ قِبَلِ الْبُرْهَانِ .

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْإِيمَانُ الَّذِى وَصَفَ اللهُ بِهِ الْعُلَمَاءَ خَاصًا بِهِمْ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْبُرْهَانِ ، [وَإِنْ] [٢] كَانَ بِالْبُرْهَانِ فَلَا يَكُونُ إِلاَّ مَعَ [الْعِلْمِ بِالتَّأْوِيل] [٣] ، لِأَنَّ اللهَ ، [عَزَّ وَجَلَّ] [٤] قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ لَهَا تَأْوِيلاً هُوَ الحَقِيقَةُ ، وَالْبُرْهَانُ لَا يَكُونُ إِلاَّ عَلَى الحَقِيقَةِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَلاَ يُمْكِنُ أَنْ [يَتَقَرَّرَ] [٥] فِى التَّأْوِيلَاتِ ، الَّتِى خَصَّ اللهُ الْعُلَمَاءَ بِهَا ، إِجْمَاعٌ مُسْتَفِيضٌ ، وَهَذَا بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ عِنْدَ مَنْ أَنْصَفَ .

[الْعِلْمُ الْإِلٰهِىُّ]

وَإِلَى هَذَا كُلِّهِ ،فَقَدْ نَرَى أَنَّ أَبَا حَامِدٍ قَدْ غَلِطَ عَلَى الْحُكَمَاءِ الْمَشَّائِينَ [٦] فِيمَا نُسِبَ إِلَيْهِم مِنْ أَنَّهُم يَقُولُونَ : إِنَّهُ ، تَقَدَّس وَتَعَالَى ، لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ أَصْلاً ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّهُ [تَعَالَى ، يَعْلَمُهَا] [٧] بِعِلْمٍ غَيْرِ مُجَانِسٍ

---

(١) فيما عدا ب : بها .

(٢) فيما عدا ب : وإذا .

(٣) فى ا ، ب : علم التأويل .

(٤) فى ب : تعالى .

(٥) فيما عدا ب : يقرر .

(٦) هم أتباع أرسطو ، ويكونون مدرسة متميزة فى الفلسفة الإسلامية عن المتصوفة وأصحاب فلسفة الإشراق . وفى النسخة ا : المشارين .

(٧) فى ب : يعلمها تعالى .

لِعِلْمِنَا [بِهَا] [١] ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلْمَنَا [بِهَا] [٢] مَعْلُولٌ لِلْمَعْلُومِ بِهِ ، فَهُوَ مُحْدَثٌ بِحُدُوثِهِ ، وَمُتَغَيِّرٌ بِتَغَيُّرِهِ ، وَعِلْمُ اللهِ ، سُبْحَانَهُ [بِالْوُجُود] [٣] عَلَى مُقَابِلِ هَذَا ، فَإِنَّهُ عِلَّةٌ لِلْمَعْلُومِ الَّذِى هُوَ [الْمَوْجُودُ] [٤] ، فَمَنْ شَبَّهَ الْعِلْمَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ ، فَقَدْ جَعَلَ ذَوَاتَ [الْمُتَقَابِلاَتِ] [٥] وَخَوَاصَّهَا وَاحِدَةً ، وَذَلِكَ غَايَةُ الْجَهْلِ .

فَاسْمُ الْعِلْمِ إِذَا قِيلَ عَلَى الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ وَالْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، فَهُوَ مَقُولٌ بِاشْتِرَاكِ الاسْمِ الْمَحْضِ ، كَمَا [يُقَالُ] [٦] ، كَثِيرٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْمُتَقَابِلاَتِ مِثْلُ : الْجَلَلِ ، الْمَقُولِ عَلَى الْعَظِيمِ وَالصَّغِيرِ ، وَالصَّرِيمِ ١٥/الْمَقُولِ عَلَى الضَّوْءِ وَالظُّلْمَةِ . وَلِهَذَا لَيْسَ هَا هُنَا حَدٌّ [٧] [يَشْمَلُ] [٨] الْعِلْمَيْنِ جَمِيعاً كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا .

وَقَدْ أَفْرَدْنَا فِى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلاً حَرَّكَنَا إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا [٩] . وَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ عَلَى الْمَشَّائِينَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهُ سُبْحَانَهُ ، لَا يَعْلَمُ بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ الْجُزْئِيَّاتِ ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ تَتَضَمَّنُ الْإِنْذَارَاتِ بِالْجُزْئِيَّاتِ الْحَادِثَةِ فِى الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْعِلْمَ الْمُنْذِرَ يَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ فِى النَّوْمِ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ الْأَزَلِىِّ الْمُدَبِّرِ لِلْكُلِّ ، وَالْمُسْتَوْلِى عَلَيْهِ .

---

(١) سقطت من ا ، م ، ص .
(٢) سقطت من ا ، م ، ص .
(٣) فى ا ، م ، ص : بالوجود . وفى ب : فى الموجود .
(٤) فيما عدا ب : الوجود .
(٥) فى ا : المتقات .
(٦) فى ص : تقال .
(٧) أى تعريف ، وهو القول الدال على ما هية الشىء .
(٨) فى ب : يشتمل .
(٩) والإشارة هنا إلى الرسالة الصغيرة التى ضمنها أبو الوليد رأيه فى العلم الإلهى ، وهى التى ستلى (فصل المقال) فى هذا الكتاب .

وليس يرون أنه لا يعلم الجزئيات ، فقط ، على النحو الذى نعلمه نحن ، بل ولا الكليات ، فإن الكليات المعلومة عندنا معلولة أيضاً عن طبيعة الموجود ، والأمر فى ذلك [العلم] (١) بالعكس ، ولذلك ما قد أدى إليه البرهان أن ذلك العلم منزه عن أن يوصف بكلى أو بجزئى ، فلا معنى للاختلاف فى هذه المسألة ، أعنى فى تكفيرهم أولا تكفيرهم.

[العالم بين القدم والحدوث]

وأما مسألة قدم العالم ، أو حدوثه ، فإن الاختلاف فيها عندى بين المتكلمين من الأشعرية وبين الحكماء المتقدمين يكاد [أن] (٢) يكون راجعاً للاختلاف فى التسمية ، وبخاصة عند بعض القدماء .

وذلك أنهم اتفقوا على أن ها هنا ثلاثة أصناف من الموجودات . طرفان ، وواسطة بين الطرفين . فاتفقوا فى تسمية الطرفين ، واختلفوا فى الواسطة :

فأما ١٦ / الطرف الواحد(٣) : فهو موجود وجد من شىء غيره ، وعن شىء ، أعنى عن سبب فاعل ، ومن مادة ، والزمان متقدم عليه ، أعنى على وجوده .

وهذه هى حال الأجسام التى يدرك تكونها بالحس ، مثل تكون الماء [والهواء] (٤) ، [والأرض] (٥) ، والحيوان ، والنبات ، وغير ذلك .

(١) سقطت من ص .
(٢) سقطت من ص .
(٣) أى الأول .
(٤) رسمها فى ا هكذا : والسر .
(٥) فى ا : أو الأرض .

[فَهَذَا] (١) الصِّنْفُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ اتَّفَقَ الْجَمِيعُ، مِنَ الْقُدَمَاءِ وَالْأَشْعَرِيِّينَ عَلَى تَسْمِيَتِهَا مُحْدَثَةً.

وَأَمَّا الطَّرَفُ الْمُقَابِلُ لِهَذَا، فَهُوَ: مَوْجُودٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، وَلَا عَنْ شَيْءٍ، وَلَا تَقَدَّمَهُ زَمَانٌ.

وَهَذَا، أَيْضاً، اتَّفَقَ الْجَمِيعُ، مِنَ الْفِرْقَتَيْنِ، عَلَى تَسْمِيَتِهِ قَدِيماً. وَهَذَا الْمَوْجُودُ مُدْرَكٌ بِالْبُرْهَانِ، وَهُوَ اللهُ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الْكُلِّ، وَمُوجِدُهُ، وَالْحَافِظُ لَهُ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْرُهُ.

وأَمَّا الصِّنْفُ مِنَ [الْمَوْجُودِ] (٢) الَّذِي بَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ: فَهُوَ مَوْجُودٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، وَلَا تَقَدَّمَهُ زَمَانٌ، وَلَكِنَّهُ مَوْجُودٌ عَنْ شَيْءٍ، أَعْنِي عَنْ فَاعِلٍ، وَهَذَا هُوَ الْعَالَمُ [بِأَسْرِهِ] (٣).

وَالْكُلُّ مِنْهُمْ مُتَّفِقٌ عَلَى وُجُودِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ لِلْعَالَمِ، فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ يُسَلِّمُونَ أَنَّ الزَّمَانَ غَيْرُ مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ، أَوْ يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ، إِذِ الزَّمَانُ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مُقَارِنٌ لِلْحَرَكَاتِ وَالْأَجْسَامِ (٤)، وَهُمْ أَيْضاً مُتَّفِقُونَ مَعَ الْقُدَمَاءِ عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ الْمُسْتَقْبَلَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ، وَكَذَلِكَ الْوُجُودُ الْمُسْتَقْبَلُ. وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، وَالْوُجُودِ الْمَاضِي، فَالْمُتَكَلِّمُونَ يَرَوْنَ أَنَّهُ مُتَنَاهٍ، وَهَذَا هُوَ/١٧ مَذْهَبُ أَفْلَاطُونَ وَشِيعَتِهِ، وَأَرِسْطُو وَفِرْقَتُهُ يَرَوْنَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ كَالْحَالِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

---

(١) في ب: وهذا.

(٢) في ا، س: الموجودات.

(٣) في ب: فقط، بدلا من: بأسره.

(٤) أي أن وجود الجسم والحركة مصحوب — دون ما فاصل — بوجود الزمان، فليس هناك زمان سابق على الوجود، ولا وجود سابق على الزمان، مما يفضي إلى إلزام المتكلمين بأنه ليس هناك زمان متقدم على وجود العالم.

فَهَذَا [الْوُجُودُ][١] الآخَرُ ، الأَمْرُ فِيهِ بَيِّنٌ أَنَّهُ قَدْ [أَخَذَ][٢] شَبَهًا مِن الْوُجُود الْكَائِنِ[٣] الْحَقِيقِيّ ، وَمِنَ الْوُجُود الْقَدِيم[٤] . فَمَنْ غَلَّبَ عَلَيْهِ مَا فِيهِ مِنْ شَبَهِ الْقَدِيم عَلَى مَا فِيهِ مِنْ شَبَهِ الْمُحْدَثِ ، سَمَّاهُ قَدِيماً ، وَمَنْ غَلَّب عَلَيْهِ مَا فِيهِ مِنْ شَبَهِ الْمُحْدَثِ ، سَمَّاهُ مُحْدَثاً . وَهُوَ ، فِى الْحَقِيقَةِ ، لَيْسَ مُحْدَثاً حَقِيقِيًّا وَلاَ قَدِيماً حَقِيقِيًّا ؛ فَإِنَّ الْمُحْدَثَ الْحَقِيقِيَّ فَاسِدٌ ضَرُورَةً ، وَالْقَدِيمَ الْحَقِيقِيَّ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ .

وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ مُحْدَثاً أَزَلِيًّا ، وَهُوَ أَفْلاَطُونُ وَشِيعَتُهُ ، لِكَوْنِ الزَّمَانِ [مُتَنَاهِيًا][٥] عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَاضِى .

فَالْمَذَاهِبُ فِى الْعَالَمِ لَيْسَتْ تَتَبَاعَدُ ، حَتَّى يُكَفَّرَ بَعْضُهَا وَلَا يُكَفَّرَ ، فَإِنَّ الآرَاءَ [الَّتِى][٦] شَأْنُهَا هَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِى الْغَايَةِ مِنَ التَّبَاعُدِ ، أَعْنِى أَنْ تَكُونَ مُتَقَابِلَةً ، كَمَا ظَنَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، أَعْنِى أَنَّ اسْمَ الْقِدَمِ وَالْحُدُوثِ ، فِى الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ ، هُوَ مِنَ الْمُتَقَابِلَةِ . وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِنَا أَنَّ الأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَهَذَا كُلُّهُ ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الآرَاءَ فِى الْعَالَمِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِ الشَّرْعِ ، فَإِنَّ ظَاهِرَ الشَّرْعِ إِذَا تُصُفِّحَ ظَهَرَ مِنَ الآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِى الإِنْبَاءِ عَنْ إِيجَادِ الْعَالَمِ أَنَّ صُورَتَهُ مُحْدَثَةٌ بِالْحَقِيقَةِ ، وَأَنَّ نَفْسَ الْوُجُودِ وَالزَّمَانِ مُسْتَمِرٌّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، أَعْنِى غَيْرُ مُنْقَطِعٍ . وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ

(١) فى ص : الموجود .
(٢) فى ب : آخذ .
(٣) أى الوجود المادى المحدود بالمكان والزمان .
(٤) هو عكس الوجود الكائن ، فن حيث الزمان هو الذى ليس له مبدأ زمانى ، وبحسب الذات هو الذى ليس له مبدأ يتعلق به .
(٥) فيما عدا ب : متناه .
(٦) سقطت من ا ، م .

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ)[1] ١٨/يَقْتَضِى ، بِظَاهِرِهِ ، أَنَّ وُجُودًا قَبْلَ هَذَا الْوُجُودِ ، وَهُوَ الْعَرْشُ وَالْمَاءُ ، وَزَمَاناً قَبْلَ هَذَا الزَّمَانِ ، أَعْنِى الْمُقْتَرِنَ بِصُورَةِ هَذَا الْوُجُودِ الَّذِى هُوَ عَدَدُ حَرَكَةِ الْفَلَكِ ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ)[2] ، يَقْتَضِى أَيْضاً ، بِظَاهِرِهِ ، أَنَّ وُجُودًا ثَانِياً بَعْدَ هَذَا الْوُجُودِ . وَقَوْلَهُ تَعَالَى : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ)[3] ، يَقْتَضِى ، بِظَاهِرِهِ ، أَنَّ السَّمَاوَاتِ خُلِقَتْ مِنْ شَيْءٍ .

وَالْمُتَكَلِّمُونَ لَيْسُوا فِى قَوْلِهِمْ أَيْضاً ، فِى الْعَالَمِ ، عَلَى ظَاهِرِ الشَّرْعِ ، بَلْ مُتَأَوِّلونَ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِى الشَّرْعِ أَنَّ اللهَ كَانَ مَوْجُودًا مَعَ الْعَدَمِ الْمحْضِ ، وَلَا يُوجَدُ هَذَا فِيهِ نَصًّا أَبَدًا ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ فِى تَأْوِيلِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِى هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ عَلَيْهِ ؟ !

وَالظَّاهِرُ ، الَّذِى قُلْنَاهُ ، مِنَ الشَّرْعِ ، فِى وُجُودِ الْعَالَمِ ، قَدْ قَالَ بِهِ فِرْقَةٌ مِنَ الْحُكَمَاءِ ، وَيُشْبِهُ [أَنْ يَكونَ][4] الْمُخْتَلِفُونَ فِى [تَأْوِيلِ][5] هَذِهِ الْمَسَائِلِ [الْعَوِيصَةِ][6] : إِمَّا [مُصِيبِينَ مَأْجُورِينَ ، وَإِمَّا مُخْطِئِينَ مَعْذورِينَ][7] ، فَإِنَّ التَّصْدِيقَ بِالشَّيءِ مِنْ قِبَلِ الدَّلِيلِ الْقَائِمِ فِى النَّفْسِ هُوَ شَيْءٌ اضْطِرَارِىٌّ لاَ اخْتِيَارِىٌّ ، أَعْنِى أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ لَا نُصَدِّقَ ، أَوْ نُصَدِّقَ ، كَمَا لَنَا أَنْ نَقُومَ أَوْ لَا نَقومَ .

---

(١) هود (١١) : ٧ .
(٢) إبراهيم (١٤) : ٤٨ .
(٣) فصلت (٤١) : ١١ .
(٤) سقطت من م .
(٥) سقطت من ا ، م ، ص .
(٦) فى ا : النويصة .
(٧) فى ا ، م : «إما مصيبون مأجورون ، وإما مخطئون معذورون» . و «مصيبون» فى ا : «يصيبون» .

[الظاهر والباطن]

وَإِذَا كَانَ مِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ الاخْتِيَارُ ، فَالْمُصَدِّقُ بِالْخَطَإِ مِنْ قِبَلِ شبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُ ، إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْذُورٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَ [إِذَا] [1] ١٩/ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » . وَأَىُّ حَاكِمٍ أَعْظَمُ مِنَ الَّذِى يَحْكُمُ عَلَى الْوُجُودِ بِأَنَّهُ كَذَا ، أَوْ لَيْسَ بِكَذَا ؟؟ . .

وَهَؤُلاَءِ الْحُكَّامُ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ خَصَّهُمُ اللهُ بِالتَّأْوِيلِ ، وَهَذَا الْخَطَأُ الْمَصْفُوحُ عَنْهُ فِى الشَّرْعِ إِنَّمَا هُوَ الْخَطَأُ الَّذِى يَقَعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا نَظَرُوا فِى الْأَشْيَاءِ [الْعَوِيصَةِ] [2] الَّتِى كَلَّفَهُمُ الشَّرْعُ [النَّظَرَ] [3] فِيهَا .

وَأَمَّا الْخَطَأُ الَّذِى يَقَعُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ ، فَهُوَ إِثْمٌ مَحْضٌ ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْخَطَأُ فِى الْأُمُورِ النَّظَرِيَّةِ أَوْ الْعَمَلِيَّةِ .

[فَكَمَا أَنَّ] [4] الْحَاكِمَ الْجَاهِلَ بِالسُّنَّةِ [5] إِذَا أَخْطَأَ فِى الْحُكْمِ لَمْ يَكُنْ مَعْذُورًا ، كَذَلِكَ الْحَاكِمُ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ إِذَا لَمْ توجَدْ فِيهِ شُرُوطُ الْحُكْمِ فَلَيْسَ بِمَعْذُورٍ ، بَلْ هُوَ إِمَّا آثِمٌ وَإِمَّا كَافِرٌ .

وَإِذَا كَانَ يُشْتَرَطُ فِى الْحَاكِمِ فِى الْحَلاَلِ وَالْحَرَامِ أَنْ [تَجْتَمِعَ] [6] لَهُ

---

(١) فيما عدا ب : وإن .
(٢) فى ا : الفريضة .
(٣) فى ا ، ص : بالنظر .
(٤) فى ا ، م : فكأن .
(٥) أى القانون .
(٦) فى ا ، م : تجمع .

أَسْبَابُ الاجْتِهَادِ [وَهِيَ](١) : مَعْرِفَةُ الْأُصُولِ ، وَمَعْرِفَةُ الْاسْتِنْبَاطِ مِنْ تِلْكَ الْأُصُولِ بِالْقِيَاسِ ، فَكَمْ بِالْحَرِيِّ أَنْ يُشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي الْحَاكِمِ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ ، أَعْنِي أَنْ يَعْرِفَ الْأَوَائِلَ الْعَقْلِيَّةَ ، وَوَجْهَ الْاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا .

وَبِالْجُمْلَةِ . . فَالْخَطَأُ فِي الشَّرْعِ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

إِمَّا خَطَأٌ يُعْذَرُ فِيهِ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي وَقَعَ فيه الْخَطَأُ ، كَمَا يُعْذَرُ الطَّبِيبُ الْمَاهِرُ إِذَا أَخْطَأَ فِي صِنَاعَةِ الطِّبِّ ، وَالْحَاكِمُ الْمَاهِرُ إِذَا أَخْطَأَ فِي الْحُكْمِ ، وَلاَ يُعْذَرُ فيه مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الشَّأْنِ .

وَإِمَّا خَطَأٌ لَيْسَ يُعْذَرُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ ، بَلْ إِنْ وَقَعَ فِي مَبَادِئِ الشَّرِيعَةِ فَهُوَ كُفْرٌ ، وَإِنْ وَقَعَ فِيمَا بَعْدَ الْمَبَادِئِ فَهُوَ بِدْعَةٌ ، وَهَذَا الْخَطَأُ هُوَ الْخَطَأُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُفْضِي جَمِيعُ أَصْنَافِ طُرُقِ الدَّلاَئِلِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا ، فَتَكُونُ مَعْرِفَةُ ٢٠/ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِهَذِهِ الْجِهَةِ ، مُمْكِنَةً لِلْجَمِيعِ ، وَهَذَا مِثْلُ الْإِقْرَارِ بِاللهِ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَبِالنُّبُوَّاتِ ، وَبِالسَّعَادَةِ الْأُخْرَوِيَّةِ وَالشَّقَاءِ الْأُخْرَوِيِّ(٢) .

وَذَلِكَ أَنَّ هذِهِ الْأُصُولَ الثَّلاَثَةَ [تُؤَدِّي](٣) إِلَيْهَا أَصْنَافُ الدَّلاَئِلِ الثَّلاَثَةِ ، الَّتِي لاَ يَعْرَى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ عَنْ وُقُوعِ التَّصْدِيقِ لَهُ مِنْ قِبَلِهَا بِالَّذِي كُلِّفَ مَعْرِفَتَهُ ، أَعْنِي : الدَّلاَئِلَ الْخَطَابِيَّةَ ، وَالْجَدَلِيَّةَ ، وَالْبُرْهَانِيَّةَ .

فَالْجَاحِدُ لِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، إِذَا كَانَتْ أَصْلاً مِنْ أُصُولِ الشَّرْعِ ، كَافِرٌ ، مُعَانِدٌ بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ ، أَوْ بِغَفْلَتِهِ عَنِ التَّعَرُّضِ إِلَى مَعْرِفَةِ دَلِيلِهَا ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبُرْهَانِ ، فَقَدْ جُعِلَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى التَّصْدِيقِ بِهَا

---

(١) فيما عدا ص : وهو .

(٢) فى النسخة ب : الأخراوية ، والأخراوى ، وهو مطرد فيها .

(٣) فى ا ، م : يؤدى .

بِالْبُرْهَانِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَدَلِ فَبِالْجَدَلِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَوْعِظَةِ فَبِالْمَوْعِظَةِ . وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَيُؤْمِنوا بِي» . يُرِيدُ بِأَيِّ طَرِيقٍ اتَّفَقَ لَهُمْ مِنْ طُرُقِ الْإِيمَانِ [الثَّلَاثَةِ] (١)

وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي لِخَفَائِهَا لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ ، فَقَدْ تَلَطَّفَ اللهُ فِيهَا لِعِبَادِهِ الَّذِينَ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى الْبُرْهَانِ ، إِمَّا مِنْ قِبَلِ فِطَرِهِمْ ، وَإِمَّا مِنْ قِبَلِ عَادَتِهِمْ ، وَإِمَّا مِنْ قِبَلِ عَدَمِهِمْ أَسْبَابَ [التَّعَلُّمِ] (٢) ، بِأَنْ ضَرَبَ لَهُمْ أَمْثَالَهَا وَأَشْبَاهَهَا ، وَدَعَاهُمْ إِلَى التَّصْدِيقِ بِتِلْكَ الْأَمْثَالِ ، إِذْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَمْثَالُ يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ التَّصْدِيقُ بِهَا بِالْأَدِلَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ لِلْجَمِيعِ ، أَعْنِي الْجَدَلِيَّةَ وَالْخَطَابِيَّةَ .

وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي أَنِ انْقَسَمَ الشَّرْعُ إِلَى : ظَاهِرٍ ، وَبَاطِنٍ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ هُوَ ٢١ / تِلْكَ الْأَمْثَالُ الْمَضْرُوبَةُ لِتِلْكَ الْمَعَانِي ، وَالْبَاطِنَ هُوَ تِلْكَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَنْجَلِي إِلَّا لِأَهْلِ الْبُرْهَانِ .

وَهَذِهِ هِيَ أَصْنَافُ تِلْكَ الْمَوْجُودَاتِ الْأَرْبَعَةِ أَوِ الْخَمْسَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو حَامِدٍ فِي كِتَابِ التَّفْرِقَةِ (٣) .

---

(١) فيما عدا ا : الثلاث .

(٢) فيما عدا ب : التعليم .

(٣) والغزالي قد ذكرها خمسة في (فيصل التفرقة) ، وسماها مراتب الوجود ، وذلك عندما قال :

[إِنَّ لِلْوُجُودِ خَمْسَ مَرَاتِبَ ... فَإِنَّ الْوُجُودَ : ذَاتِيٌّ ، وَحِسِّيٌّ ، وَخَيَالِيٌّ ، وَعَقْلِيٌّ ، وَشَبَهِيٌّ . فَمَنْ اعْتَرَفَ بِوُجُودِ مَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، عَنْ وُجُودِهِ ، بِوَجْهٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْخَمْسَةِ ، فَلَيْسَ بِمُكَذِّبٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ » .

والوجود الذاتي هو : «الْوُجُودُ الْحَقِيقِيُّ الثَّابِتُ خَارِجَ الْحِسِّ وَالْعَقْلِ» =

وَ [إِذَا] [١] اتَّفَقَ ، كَمَا قُلْنَا ، أَنْ نَعْلَمَ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ ، بِالطُّرُقِ الثَّلَاثِ ، لَمْ نَحْتَجْ أَنْ نَضْرِبَ لَهُ أَمْثَالاً ، وَكَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ تَأْوِيلٌ ، وَهَذَا النَّحْوُ مِنَ الظَّاهِرِ إِنْ كَانَ فِي الْأُصُولِ فَالْمُتَأَوِّلُ لَهُ كَافِرٌ ، مِثْلُ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا سَعَادَةَ أُخْرَوِيَّةَ هَا هُنَا وَلَا شَقَاء ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قُصِدَ بِهَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَسْلَمَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فِي أَبْدَانِهِمْ وَحَوَاسِّهِمْ ، وَأَنَّهَا حِيلَةٌ ، وَأَنَّهُ لَا غَايَةَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا وُجُودُهُ الْمَحْسُوسُ فَقَطْ .

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ مِنْ قَوْلِنَا أَنَّ هَاهُنَا ظَاهِرًا مِنَ الشَّرْعِ

= والوجود الحسي هو : «مَا يَتَمَثَّلُ فِي الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ مِن الْعَيْنِ ، مِمَّا لَا وُجُودَ لَهُ خَارِجَ الْعَيْنِ » ، والوجود الخيالي هو : «صُورَةُ هَذِهِ الْمَحْسُوسَاتِ إِذَا غَابَتْ عَنْ حِسِّكَ » فاخترعت صورة لها ، والوجود العقلي هو : «أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ رُوحٌ ، وَحَقِيقَةٌ ، وَمَعْنًى ، فَيَتَلَقَّى الْعَقْلُ مُجَرَّدَ مَعْنَاهُ ، دُونَ أَنْ يُثْبِتَ صُورَتَهُ فِي خَيَالٍ أَوْ حِسٍّ أَوْ خَارِجٍ » ، والوجود الشبهي هو : «أَلَا يَكُونَ نَفْسُ الشَّيْءِ مَوْجُودًا ، لَا بِصُورَتِهِ وَلَا بِحَقِيقَتِهِ ، لَا فِي الْخَارِجِ وَلَا فِي الْحِسِّ وَلَا فِي الْخَيَالِ وَلَا فِي الْعَقْلِ ، وَلَكِنْ يَكُونُ الْمَوْجُودُ شَيْئاً آخَرَ يُشْبِهُهُ فِي خَاصَّةٍ مِنْ خَوَاصِّهِ وَصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ » .

ولقد تناول الغزالي هذه المراتب بالتفصيل ، بعد أن خاطب قارئه فقال : «وَسَتَفْهَمُ هَذَا إِذَا ذَكَرْتُ لَكَ مِثَالَهُ فِي التَّأْوِيلَاتِ » . راجع فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) . ص ٥ — ٩ .

وفي (إلجام العوام عن علم الكلام) ذكرها أربعة عند ما قال : «اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فَلَهُ فِي الْوُجُود أَرْبَعُ مَرَاتِبَ : وُجُودٌ فِي الْأَعْيَان ، وَوُجُودٌ فِي الْأَذْهَانِ ، وَوُجُودٌ فِي اللِّسَانِ ، وَوُجُودٌ فِي الْبَيَاضِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ . . .] ص ٢٩٠ «ضمن مجموعة » .

---

(١) في ا : إذ .

لَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ ، فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ فِي الْمَبَادِئِ فَهُوَ كُفْرٌ ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا بَعْدَ الْمَبَادِئِ فَهُوَ بِدْعَةٌ .

وَ [هَا هُنَا] [١] أَيْضاً ظَاهِرٌ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْبُرْهَانِ تَأْوِيلُهُ ، وَحَمْلُهُمْ إِيَّاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ كُفْرٌ ، وَتَأْوِيلُ غَيْرِ أَهْلِ الْبُرْهَانِ لَهُ وَإِخْرَاجُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ كُفْرٌ ، فِي حَقِّهِمْ ، أَوْ بِدْعَةٌ ، وَمِنْ هَذَا الصِّنْفِ آيَةُ الْاسْتِوَاءِ ، وَحَدِيثُ النُّزُولِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] [٢] السَّلَامُ فِي السَّوْدَاءِ [إِذْ] [٣] أَخْبَرَتْهُ أَنَّ اللهَ فِي السَّمَاءِ : « اعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ » . [إِذْ] [٤] كَانَتْ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْبُرْهَانِ [٥] .

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الصِّنْفَ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَقَعُ لَهُمُ التَّصْدِيقُ ٢٢/ إِلَّا مِنْ قِبَلِ التَّخَيُّلِ ، أَعْنِي [أَنَّهُمْ] [٦] لَا يُصَدِّقُونَ بِالشَّيْءِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ مَا يَتَخَيَّلُونَهُ ، يَعْسُرُ وُقُوعُ التَّصْدِيقِ لَهُمْ بِمَوْجُودٍ لَيْسَ مَنْسُوباً إِلَى شَيْءٍ مُتَخَيَّلٍ .

---

(١) في ا ، م : هنا .

(٢) سقطت من ب .

(٣) في ا : إن

(٤) في م : إذا .

(٥) يشير إلى حديث « يسار بن معاوية بن الحكم » قال : « قلت يارسول الله ، كانت لى جارية كانت ترعى غنماً لى قبيل أحُد ، فذهب الذئب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بنى آدم آسف كما تأسفون، لكنى غضبت فصككتها صكة . قال: فعظم ذلك على النبى ، صلى الله عليه وآله ، قال ، قلت : يارسول الله، أفلا أعتقها ؟ قال : « ائتنى بها » ، فأتيته بها ، فقال لها : « أين الله ؟ » فقالت فى السماء ، قال : « من أنا ؟ » قالت : أنت رسول الله ، فقال عليه السلام : « اعتقها فإنها مؤمنة » .

والذين ينزهون الله عن الجهة والمكانية والتشبيه ، يفسرون السماء هنا بمعنى « الارتفاع والعلو » فمعنى ذلك أنه تعالى عال فى قدرته، عزيز فى سلطانه، لايُبْلَغُ ولا يُدْرَك ... » راجع الشريف المرتضى (أمالى المرتضى) القسم الثانى ص ١٦٧ ، ١٦٨ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

(٦) فى ا ، م : أنه .

وَيَدْخلُ أَيْضاً عَلَى مَنْ لَا يَفْهَمُ مِنْ هَذِهِ النِّسْبَةِ إِلاَّ الْمَكَانُ ، وَهُمُ الَّذِينَ شَدَوْا(١) عَلَى رُتْبَةِ الصِّنْفِ الْأَوَّلِ قَلِيلاً فِى النَّظَرِ [بِإِنْكَارِ اعْتِقَادِ](٢) الْجِسْمِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْجَوَابُ لِهَؤُلَاءِ فِى أَمْثَالِ هَذِهِ ، إِنَّها مِنَ [الْمُتَشَابِهَاتِ](٣) ، وَإِنَّ الْوَقْفَ فِى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾(٤) .

وَأَهْلُ الْبُرْهَانِ ، مَعَ أَنَّهُمْ مُجمِعُونَ ، فِى هَذَا الصِّنْفِ ، أَنَّهُ مِنَ الْمُؤَوَّلِ ، فَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِى تَأْوِيلِهِ ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَرْتَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَعْرِفَةِ الْبُرْهَانِ .

وَهَا هُنَا صِنْفٌ ثَالِثٌ مِنَ الشَّرْعِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ ، يَقَعُ فِيهِ شَكٌّ ، فَيُلْحِقُهُ قَوْمٌ مِمَّنْ يَتَعَاطَى النَّظَرَ بِالظَّاهِرِ الَّذِى لَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ وَيُلْحِقُهُ آخَرُونَ بِالْبَاطِنِ الَّذِى لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الظَّاهِرِ لِلْعُلَمَاء ، وَذَلِكَ [لِعَوَاصَةِ](٥) هَذَا الصِّنْفِ وَاشْتِبَاهِهِ ، وَالْمُخْطِئُ فِى هَذَا مَعْذور ، أَعْنِى مِنَ الْعُلَمَاء .

[الْمَعَادُ]

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّرْعَ فِى هَذَا عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبَ ، فَمِنْ أَىِّ [هَذِهِ](٦) الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ هُوَ عِنْدَكُمْ مَا جَاءَ فِى صِفَاتِ الْمَعَادِ وَأَحْوَالِهِ ؟؟

فَنَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ، الْأَمْرُ فِيهَا بَيِّنٌ أَنَّهَا مِنَ الصِّنْفِ الْمُخْتَلَفِ

(١) أى تجاوزوا قليلا رتبة الصنف الأول .
(٢) فى ا : اعتقاد ، وفى م ، ص : باعتقاد .
(٣) فيما عدا ب : المتشابهة .
(٤) آل عمران (٣) : ٧ .
(٥) فى ا : لغواصة .
(٦) سقطت من ا ، م ، ص .

فِيهِ ، وَذَلِكَ أَنَّا نَرَى قَوْماً يَنْسُبُونَ أَنْفُسَهُمْ إِلَى الْبُرْهَانِ ، يَقُولُونَ : إِنَّ الْوَاجِبَ حَمْلُهَا عَلَى [ظَوَاهِرِهَا] (١) إِذْ كَانَ لَيْسَ هَا هُنَا بُرْهَانٌ يُؤَدِّى إِلَى اسْتِحَالَةِ الظَّاهِرِ فِيهَا ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ .

وَقَوْمٌ [آخَرُونَ] ٢٣/ أَيْضًا] (٢) مِمَّنْ يَتَعَاطَى الْبُرْهَانَ يَتَأَوَّلُونَهَا ، وَهَؤُلَاءِ يَخْتَلِفُونَ فِى تَأْوِيلِهَا اخْتِلَافاً كَثِيرًا ، وَفِى هَذَا الصِّنْفِ (٣) أَبُو حَامِدٍ مَعْدُودٌ هُوَ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمَعُ فِيهَا التَّأْوِيلَيْنِ ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ فِى بَعْضِ كُتُبِهِ (٤).

---

(١) فيا عدا ب : ظاهرها .

(٢) فى ا : أخر . و « أيضاً » غير موجود فى غير ب .

(٣) فى ب : هو أبو حامد .

(٤) وستأتى إشارة ابن رشد إلى أن الغزالى «صُوفِىٌّ مَعَ الْمُتَصَوِّفَةِ »..ولكن الأمر الجدير بالملاحظة والاعتبار هو ذلك الاتهام الذى يسوقه بن رشد هنا للغزالى ، عندما يقول : إنه قد تأول الآيات التى يتحدث ظاهرها عن « البعث الجسدى والجزاء الحسى » ، ولقد راجعت للغزالى أكثر من خمسة عشر كتاباً ورسالة، فلم أجد له فيها شيئاً من ذلك ، بل إنه فى كثير من صفحات هذه الكتب والرسائل يُكَفِّرُ صراحة ، وبلا تردد من يقول بالبعث الروحى وينكر الصفات الحسية للمعاد والجزاء، مما يكاد يقطع بتبنى احتمال قوله بهذا الرأى فى هذا الموضوع ، راجع على سبيل المثال : (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ١٤ ، و (المضنون به على غير أهله) « الكبير » ص ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، و (رسالة العقائد والوعظ إلى ملك شاه) ص ٦٣ ، و (المنقذ من الضلال) ص ١٧ ، و (فضائح الباطنية) ص ١٥١ — ١٥٤ ، ولعلنا نقترب من الحقيقة بصدد التحقق من صحة هذا الاتهام، ونكون أكثر إنصافاً ، إذا نحن أشرنا إلى أن الغزالى لم يرفى آيات المعاد والجزاء أدلة يمكن أن نستلخص منها «وجوب» حسية المعاد والجزاء، بل « إمكانية » ذلك فقط ، وهو يصرح بذلك فى ص١٢٢ من (الاقتصاد فى الاعتقاد) عندما يقول:

[فَإِنْ قِيلَ : فَمَاذَا تَقُولُونَ ، أَتُعْدَمُ الْجَوَاهِرُ وَالْأَعْرَاضُ ثُمَّ يُعَادَانِ جَمِيعاً ؟ أَوْ تُعْدَمُ الْأَعْرَاضُ دُونَ الْجَوَاهِرِ ، وَإِنَّمَا تُعَادُ الْأَعْرَاضُ ؟ ؟ ، قُلْنَا : كُلُّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ ، وَلَيْس فِى الشَّرْعِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ على تَعْيِينِ أَحَدِ هَذِهِ الْمُمْكِنَاتِ » . وكذلك عندما يقول فى ص ١٥٥ من (فضائح الباطنية) :

إن « دَلِيلَ الْعَقْلِ لَا يُحِيلُ وُقُوعَ مَا وُعِدَ بِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فِى الدَّارِ الْآخِرَةِ . وَهِىَ أُمُورٌ مُمْكِنَةٌ فِى نَفْسِهَا ، وَلَا تَتَقَاصَرُ الْقُدْرَةُ الْأَزَلِيَّةُ عَنْ مَالَهُ نَعْتُ

وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْمُخْطِئُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، مِنَ الْعُلَمَاءِ ، مَعْذُورًا ، وَالْمُصِيبُ مَشْكُورًا ، أَوْ مَأْجُورًا ، وَذَلِكَ إِذَا اعْتَرَفَ [بِالْوُجُودِ][1] ، وَتَأَوَّلَ فِيهَا نَحْوًا مِنْ أَنْحَاءِ التَّأْوِيلِ ، أَعْنِي فِي صِفَةِ الْمَعَادِ ، [لَا][2] فِي وُجُودِهِ ، إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ لَا يُؤَدِّي إِلَى نَفْيِ الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا كَانَ جَحْدُ الْوُجُود فِي هَذِهِ كفرًا ، لِأَنَّهُ [فِي][3] أَصْلٍ مِنْ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ ، وَهُوَ مِمَّا يَقَعُ التَّصْدِيقُ بِهِ [بِالطُّرُقِ][4] [الثَّلَاثَةِ][5] [الْمُشْتَرَكَةِ][6] لِلْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ .

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَالْوَاجِبُ [فِي حَقِّهِ][7] حَمْلُهَا عَلَى [ظَاهِرِهَا][8] ، وَتَأْوِيلُهَا فِي حَقِّهِ كُفْرٌ ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ .

وَلِذَلِكَ [مَا نَرَى][9] أَنَّ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ فَرْضُهُ الْإِيمَانُ بِالظَّاهِرِ ، فَالتَّأْوِيلُ فِي حَقِّهِ كُفْرٌ ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ ، فَمَنْ أَفْشَاهُ لَهُ مِنْ أَهْلِ

= الْإِمْكَانِ فِي ذَاتِهِ » . وهذا أقصى ما يمكن أن يؤخذ من كلام الغزالي في هذا الموضوع . وهو في (فيصل التفرقة) يعتبر القول بالمعاد الروحي « زَنْدَقَةً مُقَيَّدَةً بِنَوْعٍ اعْتِرَافٍ بِصِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ » ومن ثم فإن القائلين به داخلون في أمة محمد برغم هذه الزندقة المقيدة غير المطلقة ص ١٥] .

(١) في ا ، ب : بالموجود .
(٢) في ا ، م : ولا .
(٣) سقطت من ص .
(٤) في ا ، م : في الطرق ، وفي ص : في بعض الطرق .
(٥) في ا ، ب : الثلاث .
(٦) في ا : المشترك .
(٧) سقطت من ا ، م . وفي ب : عليه .
(٨) فيما عدا ب : الظاهر .
(٩) في ص : نرى .

التَّأْوِيلِ فَقَدْ دَعَاهُ إِلَى الكُفْرِ ، وَالدَّاعِي إِلَى الكُفْرِ كَافِرٌ ، وَلِهَذَا [يَجِبُ] (١) أَنْ لَا تُثْبَتَ التَّأْوِيلَاتُ إِلَّا فِي كُتُبِ البَرَاهِينِ ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي كُتُبِ البَرَاهِينِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا إِلَّا مَنْ هُوَ [مِنْ] (٢) أَهْلِ البُرْهَانِ ، [فَأَمَّا] (٣) إِذَا أُثْبِتَتْ فِي غَيْرِ كُتُبِ البُرْهَانِ ، وَاسْتُعْمِلَ فِيهَا الطُّرُقُ الشِّعْرِيَّةُ وَالخَطَابِيَّةُ أَوْ الجَدَلِيَّةُ ، كَمَا يَصْنَعُهُ أَبُو حَامِدٍ ، [فَخَطَرٌ] (٤) عَلَى الشَّرْعِ وَعَلَى الحِكْمَةِ ، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ إِنَّمَا قَصَدَ خَيْرًا ، وَذَلِكَ ٢٤/أَنَّهُ رَامَ أَنْ يُكَثِّرَ أَهْلَ العِلْمِ بِذَلِكَ ، [وَلَكِنَّهُ] (٥) كَثَّرَ بِذَلِكَ [أَهْلَ] (٦) الفَسَادِ (٧) بِدُونِ كَثْرَةِ أَهْلِ العِلْمِ ، وَتَطَرَّقَ بِذَلِكَ قَوْمٌ إِلَى [ثَلْبِ] (٨) الحِكْمَةِ ، وَقَوْمٌ إِلَى ثَلْبِ الشَّرِيعَةِ ، وَقَوْمٌ إِلَى الجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَحَدَ مَقَاصِدِهِ بِكُتُبِهِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ رَامَ بِذَلِكَ تَنْبِيهَ الفِطَرِ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مَذْهَبًا مِنَ المَذَاهِبِ فِي كُتُبِهِ ، بَلْ هُوَ مَعَ [الأَشْعَرِيَّةِ] (٩) أَشْعَرِيٌّ ، وَمَعَ الصُّوفِيَّةِ صُوفِيٌّ ، وَمَعَ الفَلَاسِفَةِ فَيْلَسُوفٌ (١٠) ، وَحَتَّى أَنَّهُ كَمَا قِيلَ :

---

(١) في ا ، م : ما لايجب .
(٢) سقطت من ص .
(٣) فيما عدا ب : وأما .
(٤) في ا ، ب ، م : فخطأ .
(٥) في ا ، م : ولكن .
(٦) سقطت من ا ، م ، ص .
(٧) في ا ، م : ليس بدون .
(٨) سقطت من ا .
(٩) فيما عدا ب : الأشاعرة .
(١٠) وابن رشد يتحدث عن كتاب الغزالي (مشكاة الأنوار) — الذي يراه ألصق كتبه به — فيرى أن الغزالي في هذا الكتاب قد رأى رأي الفلاسفة ، و [أَنَّهُ عَوَّلَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي المَبْدَإِ الأَوَّلِ] كما يعلل تقلبه هذا بأنه ربما كان مداراة للعامة و « لعل أَهْلَ زَمَانِهِ اضْطَرُّوهُ إِلَى هَذَا الكِتَابِ (تهافت الفلاسفة) لِيَنْفِيَ عَنْ نَفْسِهِ الظِّنَّةَ بِأَنَّهُ يرَى رَأْيَ الحُكَمَاءِ » . راجع (تهافت التهافت) ص ٦٥ ، ٣٣ ، ٤٣] .

يَوْماً يَمَانٍ إذَا لَقِيتُ ذَا يَمَن وَإنْ لَقِيتُ مَعَدِّيًا فَعَدْنَانُ

وَالَّذِى يَجِبُ عَلَى أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ : أَنْ يَنْهَوْا عَنْ كُتُبِهِ الَّتِى تَتَضَمَّنُ [هَذَا] [١] الْعِلْمَ ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، كَمَا يَجِبُ [عَلَيْهِمْ] [٢] أَنْ يَنْهَوْا عَنْ كُتُبِ الْبُرْهَانِ مَنْ لَيْسَ أَهْلاً لَهَا ، وَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ الدَّاخِلُ عَلَى النَّاسِ مِنْ كُتُبِ [الْبُرْهَانِ] [٣] أَخَفَّ ، لِأَنَّهُ لَا يَقِفُ عَلَى كُتُبِ الْبُرْهَانِ ، فِى الْأَكْثَرِ ، إِلاَّ أَهْلُ الْفِطَرِ الْفَائِقَةِ ، وَإِنَّمَا هَذَا الصِّنْفُ مِنْ عَدَمِ الْفَضِيلَةِ [الْعِلْمِيَّةِ] [٤] ، وَالْقِرَاءَةِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ ، وَأَخْذِهَا مِنْ غَيْرِ مُعَلِّمٍ ، وَلَكِنَّ [مَنْعَهَا] [٥] ، بِالْجُمْلَةِ ، صَادٌّ لِمَا دَعَا إِلَيْهِ الشَّرْعُ ، لِأَنَّهُ ظُلْمٌ لِأَفْضَلِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَ [لِأَفْضَلِ] [٦] أَصْنَافِ [الْمَوْجُودَاتِ] [٧].

وَإِذَا كَانَ الْعَدْلُ فِى أَفْضَلِ أَصْنَافِ [الْمَوْجُودَاتِ] [٨] أَنْ يَعْرِفَهَا عَلَى كُنْهِهَا مَنْ كَانَ مُعَدًّا لِمَعْرِفَتِهَا عَلَى كُنْهِهَا ، وَهُمْ أَفْضَلُ أَصْنَافِ النَّاسِ ، فَإِنَّهُ عَلَى قَدْرِ عِظَمِ [الْمَوْجُودِ] [٩] يَعْظُمُ الْجَوْرُ فِى حَقِّهِ . الَّذِى هُوَ الْجَهْلُ بِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) [١٠] .

* * *

فَهَذَا مَا رَأَيْنَاه٢٥/ أَنْ نُثْبِتَهُ فِى هَذَا الْجِنْسِ مِنَ النَّظَرِ ،أَعْنِى التَّكَلُّمَ

---

(١) سقطت من ا ، ب ، م .
(٢) فى ا : لهم .
(٣) فيا عدا ب : البراهين .
(٤) فى ب : العملية .
(٥) فيا عدا ب : سببها .
(٦) فيا عدا ب : أفضل .
(٧) فى ا : الوجودات .
(٨) فى ا : الوجودات .
(٩) فى ا : الوجود .
(١٠) لقمان (٣١) : ١٣ .

بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالْحِكْمَةِ وَأَحْكَامِ التَّأْوِيلِ فِي الشَّرِيعَةِ .

وَلَوْلاَ شُهْرَةَ ذَلِكَ عِنْدَ النَّاسِ ، وَشُهْرَةُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، لَمَا [اسْتَجَزْنَا] (١) أَنْ نَكْتُبَ فِي ذَلِكَ حَرْفاً ، وَلاَ أَنْ نَعْتَذِرَ فِي ذَلِكَ لِأَهْلِ التَّأْوِيلِ بِعُذْرٍ ، لِأَنَّ شَأْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنْ تُذْكَرَ فِي كُتُبِ الْبُرْهَانِ .. وَاللهُ الْهَادِي وَالْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ .

[مَقْصُودُ الشَّرْعِ]

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ مَقْصُودَ الشَّرْعِ إِنَّمَا هُوَ [تَعْلِيمُ] (٢) الْعِلْمِ الْحَقِّ ، وَالْعَمَلِ الْحَقِّ .

وَالْعِلْمُ الْحَقُّ هُوَ مَعْرِفَةُ اللهِ [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] (٣) وَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى ما هِيَ عَلَيْهِ ، وَبِخَاصَّةٍ الشَّرِيفَةَ مِنْهَا ، وَمَعْرِفَةُ السَّعَادَةِ الْأُخْرَوِيَّةِ وَالشَّقَاء الْأُخْرَوِيُّ .

وَالْعَمَلُ الْحَقُّ هُو امْتِثَالُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُفِيدُ السَّعَادَةَ ، وَتَجَنُّبُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُفِيدُ الشَّقَاء ، وَالْمَعْرِفَةُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ [هِيَ الَّتِي تُسَمَّى] (٤) الْعِلْمَ الْعَمَلِيَّ . وَهَذِهِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدِهِمَا : أَفْعَالٌ ظَاهِرَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، وَالْعِلْمُ بِهَذِهِ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْفِقْهَ .

وَالْقِسْمِ الثَّانِي : أَفْعَالٌ نَفْسَانِيَّةٌ ، مِثْلُ الشُّكْرِ وَالصَّبْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْلاَقِ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا الشَّرْعُ أَوْ نَهَى عَنْهَا ، وَالْعِلْمُ بِهَذِهِ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى

(١) فيما عدا ب : استخرنا .
(٢) فيما عدا ب : تعلم .
(٣) فيما عدا ب : تعالى .
(٤) في ب : هو الذى يسمى .

الزُّهْدَ وَعُلُومَ الآخِرَةِ ، وَإِلَى هَذَا نَحَا أَبُو حَامِدٍ فِي كِتَابِهِ[١] .

وَلَمَّا كَانَ النَّاسُ قَدْ أَضْرَبُوا عَنْ هَذَا الجِنْسِ ، وَخَاضُوا فِي الجِنْسِ الثَّانِي ، وَكَانَ هَذَا الجِنْسُ أَمْلَكَ بِالتَّقْوَى ، الَّتِي هِيَ سَبَبُ السَّعَادَةِ ، سَمَّى كِتَابَهُ : (إِحْيَاءُ عُلُومِ٢٦/ الدِّينِ) .

وَقَدْ خَرَجْنَا عَمَّا كُنَّا بِسَبِيلِهِ ، فَنَرْجِعُ ، فَنَقُولُ :

[طُرُقُ التَّصْدِيقِ]

لَمَّا كَانَ مَقْصُودُ الشَّرْعِ تَعْلِيمَ العِلْمِ الحَقِّ ،وَالعَمَلِ الحَقِّ ،وَكَانَ التَّعْلِيمُ صِنْفَيْنِ : تَصَوُّرًا ، وَتَصْدِيقًا ، كَمَا بَيَّنَ ذَلِكَ أَهْلُ العِلْمِ بِالكَلَامِ ، وَكَانَتْ طُرُقُ التَّصْدِيقِ المَوْجُودَةِ لِلنَّاسِ [ثَلَاثَةً][٢] :

البُرْهَانِيَّةُ . . .

وَالجَدَلِيَّةُ . . .

وَالخَطَابِيَّةُ . . .

وَطُرُقُ التَّصَوُّرِ [اثْنَتَيْنِ][٣]

إِمَّا الشَّيْءُ نَفْسُهُ . . .

وَإِمَّا مِثَالُهُ . . .

وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ لَيْسَ فِي طِبَاعِهِمْ أَنْ يَقْبَلُوا البَرَاهِينَ ، وَلَا الأَقَاوِيلَ الجَدَلِيَّةَ ، فَضْلًا عَنِ البُرْهَانِيَّةِ ، مَعَ مَا فِي [تَعَلُّمِ][٤] الأَقَاوِيل

---

(١) أى كتاب (إحياء علوم الدين) ، كما سيأتى بعد .

(٢) فى ا ، : ثلاث . وفى ب : ثلاثا .

(٣) فى ب : اثنين ، وفى ص : اثنتان .

(٤) فيما عدا ب : تعليم .

الْبُرْهَانِيَّةِ مِنَ الْعُسْرِ ، وَالْحَاجَةِ فِي ذَلِكَ إِلَى طولِ الزمَانِ ، لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لِتَعَلُّمِهَا ، وَكَانَ الشَّرْعُ إِنَّمَا هُوَ مَقْصُودُهُ تَعْلِيمُ الْجَمِيعِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الشَّرْعُ يَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ أَنْحَاءِ طُرُقِ التَّصْدِيقِ وَأَنْحَاءِ طُرُقِ التَّصَوُّرِ .

وَلَمَّا كَانَتْ طُرُقُ التَّصْدِيقِ ، مِنْهَا مَا هِيَ عَامَّةٌ لِأَكْثَرِ النَّاسِ ، أَعْنِي وُقُوعَ التَّصْدِيقِ مِنْ قِبَلِهَا ، وَهِيَ الْخَطَابِيَّةُ ، وَالْجَدَلِيَّةُ ، وَالْخَطَابِيَّةُ أَعَمُّ مِنَ الْجَدَلِيَّةِ . وَمِنْهَا مَا هِيَ خَاصَّةٌ [بِأَقَلِّ](١) النَّاسِ ، وَهِيَ الْبُرْهَانِيَّةُ ، وَكَانَ الشَّرْعُ مَقْصُودُهُ الْأَوَّلُ : الْعِنَايَةُ بِالْأَكْثَرِ ، مِنْ غَيْرِ إِغْفَالِ [تَنْبِيهِ](٢) الْخَوَاصِّ ، كَانَتْ أَكْثَرُ الطُّرُقِ الْمُصَرَّحِ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ هِيَ الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ لِلْأَكْثَرِ فِي وُقُوعِ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ .

وَهَذِهِ الطُّرُقُ [هِيَ](٣) فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ ، مَعَ أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ ، خَاصَّةً [بِالْأَمْرَيْنِ](٤) جَمِيعاً ، أَعْنِي أَنْ تَكُونَ فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ يَقِينِيَّةً ، مَعَ أَنَّهَا /٢٧ خَطَابِيَّةٌ أَوْ جَدَلِيَّةٌ ، وَهَذِهِ الْمَقَايِيسُ هِيَ الْمَقَايِيسُ الَّتِي عَرَضَ لِمُقَدِّمَاتِهَا ، مَعَ كَوْنِهَا مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةً ، وَعَرَضَ لِنَتَائِجِهَا أَنْ أُخِذَتْ أَنْفُسُهَا دُونَ مِثَالَاتِهَا .

وَهَذَا الصِّنْفُ مِنَ الْأَقَاوِيلِ الشَّرْعِيَّةِ لَيْسَ لَهُ تَأْوِيلٌ ، وَالْجَاحِدُ لَهُ ، أَوْ الْمُتَأَوِّلُ ، كَافِرٌ .

وَالصِّنْفُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمَاتُ ، مَعَ كَوْنِهَا مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ،

---

(١) في ا ، : ولأقل ، وفي ب : لأقل .
(٢) فيما عدا ب : لتنبيه .
(٣) سقطت من ا ، م ، ص .
(٤) ا ، ب ، : في الأمرين .

يَقِينِيَّةً ، وَتَكُونَ النَّتَائِجُ مِثَالاَتٍ لِلأُمُورِ الَّتِي قُصِدَ إِنْتَاجُهَا ، وَهَذَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّأْوِيلُ ، أَعْنِي لِنَتَائِجِهِ .

وَالثَّالِثُ : عَكْسُ هَذَا ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ النَّتَائِجُ هِيَ الأُمُورُ الَّتِي قُصِدَ إِنْتَاجُهَا نَفْسُهَا ، وَتَكُونَ الْمُقَدِّمَاتُ مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِضَ لَهَا أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةً ، وَهَذَا أَيْضاً ، لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ تَأْوِيلٌ ، أَعْنِي لِنَتَائِجِهِ ، وَقَدْ يَتَطَرَّقُ لِمُقَدِّمَاتِهِ .

وَالرَّابِعُ : أَنْ [تَكُونَ][1] مُقَدِّمَاتُهُ مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِضَ لَهَا أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةً ، وَتَكُونَ نَتَائِجُهُ مِثَالاَتٍ لِمَا قُصِدَ إِنْتَاجُهُ . وَهَذِهِ فَرْضُ الْخَوَاصِّ فِيهَا التَّأْوِيلُ ، وَفَرْضُ الْجُمْهُورِ إِمْرَارُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا .

وَبِالْجُمْلَةِ ... فَكُلُّ مَا يَتَطَرَّقُ [إِلَيْهِ][2] مِنْ هَذِهِ [تَأْوِيلٌ][3] ، لا يُدْرَكُ إِلاَّ بِالْبُرْهَانِ ، فَفَرْضُ الْخَوَاصِّ فِيهِ هُوَ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ ، وَفَرْضُ الْجُمْهُورِ هُوَ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً ، أَعْنِي فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ ، إِذْ كَانَ لَيْسَ فِي طِبَاعِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ .

وَقَدْ يَعْرِضُ لِلنُّظَّارِ فِي الشَّرِيعَةِ تَأْوِيلاَتٌ مِنْ قِبَلِ تَفَاضُلِ الطُّرُقِ الْمُشْتَرَكَةِ٢٨/ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي التَّصْدِيقِ ، أَعْنِي إِذَا كَانَ دَلِيلُ التَّأْوِيلِ أَتَمَّ إِقْنَاعاً مِنْ دَلِيلِ الظَّاهِرِ ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ التَّأْوِيلاَتِ هِيَ جُمْهُورِيَّةٌ[4] ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فَرْضَ مَنْ بَلَغَتْ قُوَاهُمُ النَّظَرِيَّةُ إِلَى الْقُوَّةِ الْجَدَلِيَّةِ ، وَفِي هَذَا الْجِنْسِ يَدْخُلُ بَعْضُ تَأْوِيلاَتِ الأَشْعَرِيَّةِ ، وَالْمُعْتَزِلَةِ ، وَإِنْ كَانَتِ الْمُعْتَزِلَةُ ، فِي الأَكْثَرِ ، أَوْثَقَ أَقْوَالاً .

---

(١) في ا : يكون .
(٢) في ب : له .
(٣) في ص : التأويل .
(٤) نسبة للجمهور ، في مقابل الخاصة .

وَأَمَّا الْجُمْهُورُ ، الَّذِينَ لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى أَكْثَرَ مِنَ الْأَقَاوِيلِ الْخَطَابِيَّةِ ، فَفَرْضُهُمْ إِمْرَارُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ التَّأْوِيلَ أَصْلاً .

[مَرَاتِبُ النَّاسِ]

فَإِذًا ، النَّاسُ [فِي الشَّرِيعَةِ] (١) عَلَى ثَلاَثَةِ أَصْنَافٍ :

صِنْفٍ لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أَصْلاً ، وَهُمُ الْخَطَابِيُّونَ ، الَّذِينَ هُمُ الْجُمْهُورُ [الْغَالِبُ] (٢) ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يُوجَدُ أَحَدٌ سَلِيمُ الْعَقْلِ يَعْرَى مِنْ هَذَا النَّوْعِ مِنَ التَّصْدِيقِ .

وَصِنْفٍ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ [الْجَدَلِيِّ] (٣) ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْجَدَلِيُّونَ ، بِالطَّبْعِ فَقَطْ ، أَوْ بِالطَّبْعِ وَالْعَادَةِ .

وَصِنْفٍ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ الْيَقِينِيِّ ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْبُرْهَانِيُّونَ ، بِالطَّبْعِ وَالصِّنَاعَةِ ، أَعْنِي صِنَاعَةَ الْحِكْمَةِ .

وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُصَرَّحَ بِهِ لِأَهْلِ الْجَدَلِ ، فَضْلاً عَنِ الْجُمْهُورِ ، وَمَتَى صُرِّحَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ لِمَنْ هُوَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ، وَبِخَاصَّةٍ التَّأْوِيلَاتِ الْبُرْهَانِيَّةِ ، لِبُعْدِهَا عَنِ الْمَعَارِفِ الْمُشْتَرَكَةِ ، أَفْضَى ذَلِكَ بِالْمُصَرَّحِ لَهُ وَالْمُصَرِّحِ (٤) إِلَى الْكُفْرِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَقْصُودَهُ إِبْطَالُ الظَّاهِرِ ، وَإِثْبَاتُ الْمُؤَوَّلِ ، فَإِذَا [بَطَلَ] (٥) الظَّاهِرُ ٢٩/ عِنْدَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْمُؤَوَّلُ عِنْدَهُ ، أَدَّاهُ ذَلِكَ إِلَى الْكُفْرِ ، إِنْ كَانَ فِي أُصُولِ الشَّرِيعَةِ .

---

(١) سقطت من ا ، م ، ص .
(٢) سقطت من ا .
(٣) في ا : وهؤلاء الجدل .
(٤) في ب : « بالمصرح به والمصرح له » .
(٥) فيما عدا ب : ابطل .

فَالتَّأْوِيلَاتُ لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُصَرَّحَ بِهَا لِلْجُمْهُورِ ، وَلَا [أَنْ](١) تُثْبَتَ فِي الْكُتُبِ الْخَطَابِيَّةِ أَوِ الْجَدَلِيَّةِ ، أَعْنِي الْكُتُبَ الَّتِي الْأَقَاوِيلُ الْمَوْضُوعَةُ فِيهَا مِنْ هَذَيْنِ [الْجِنْسَيْنِ](٢) ، كَمَا صَنَعَ ذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ .

وَلِهَذَا الْجِنْسِ [لَا] يَجِبُ أَنْ يُصَرَّحَ [بِهَا](٣) ، وَيُقَالُ فِي الظَّاهِرِ الَّذِي الْإِشْكَالُ فِي كَوْنِهِ ظَاهِرًا بِنَفْسِهِ لِلْجَمِيعِ ، وَكَوْنِ مَعْرِفَةِ تَأْوِيلِهِ غَيْرُ مُمْكِنٍ فِيهِمْ ، إِنَّهُ مُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ ، وَإِنَّ الْوَقْفَ يَجِبُ هُنَا فِي قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ](٤) : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ)(٥) . وَبِمِثْلِ هَذَا يَأْتِي الْجَوَابُ [أَيْضاً](٦) فِي السُّؤَالِ عَنِ الْأُمُورِ الْغَامِضَةِ الَّتِي لَا سَبِيلَ لِلْجُمْهُورِ إِلَى فَهْمِهَا ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً)(٧) .

وَأَمَّا الْمُصَرِّحُ بِهَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ لِغَيْرِ أَهْلِهَا فَكَافِرٌ ، لِمَكَانِ دُعَائِهِ [لِلنَّاسِ](٨) إِلَى الْكُفْرِ ، وَهُوَ [ضِد](٩) [دَعْوَةِ](١٠) الشَّارِعِ ، وَبِخَاصَّةٍ مَتَى كَانَتْ تَأْوِيلَاتٍ فَاسِدَةً ، فِي أُصُولِ الشَّرِيعَةِ ، كَمَا عَرَضَ ذَلِكَ لِقَوْمٍ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا ، فَإِنَّا قَدْ [شَاهَدْنَا](١١) مِنْهُمْ أَقْوَاماً ظَنُّوا أَنَّهُمْ تَفَلْسَفُوا ، وَأَنَّهُمْ قَدْ أَدْرَكُوا بِحِكْمَتِهِمُ الْعَجِيبَةِ أَشْيَاءَ مُخَالِفَةً لِلشَّرْعِ مِنْ جَمِيعِ

---

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) فى ب : الصنفين

(٣) العبارة فيما عدا ب : « ولهذا يجب أن يصرح ويقال ... » .

(٤) فى ب : تعالى .

(٥) آل عمران (٣) : ٧ .

(٦) سقطت من ا ، م ، ص .

(٧) الإسراء (١٧) : ٨٥ .

(٨) فى ب : الناس .

(٩) فى ا ، م : صد ، بالصاد المهملة .

(١٠) فيما عدا : دعوى .

(١١) فيما عدا ب : شهدنا .

الْوُجُوه ، أَعْنِى لَا تَقْبَلُ تَأْوِيلاً ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ التَّصْرِيحُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاء لِلْجُمْهُورِ ، فَصَارُوا بِتَصْرِيحِهِمْ لِلْجُمْهُورِ بِتِلْكَ الاعْتِقَادَاتِ الْفَاسِدَةِ سَبَبًا لِهَلَاكِ الْجُمْهُورِ ، وَهَلَاكِهِمْ ٣٠٪ فِى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

وَمِثَالُ مَقْصِدِ هَؤُلَاءِ مَعَ مَقْصِدِ الشَّارِعِ مِثَالُ مَنْ قَصَدَ إِلَى طَبِيبٍ مَاهِرٍ ، قَصَدَ [إِلَى] [١] حِفْظِ صِحَّةِ جَمِيعِ النَّاسِ وَإِزَالَةِ الْأَمْرَاضِ عَنْهُمْ ، بِأَنْ وَضَعَ لَهُمْ أَقَاوِيلَ مُشْتَرَكَةَ التَّصْدِيقِ فِى وُجُوبِ اسْتِعْمَالِ الْأَشْيَاء الَّتِى تَحْفَظُ صِحَّتَهُمْ وَتُزِيلُ أَمْرَاضَهُمْ ، وَتَجَنُّبِ أَضْدَادِهَا ، إِذْ لَمْ يُمْكِنْهُ فِيهِمْ أَنْ يُصَيِّرَ جَمِيعَهُمْ أَطِبَّاء ، لِأَنَّ الَّذِى يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ الْحَافِظَةَ لِلصِّحَّةِ وَالْمُزِيلَةَ لِلْمَرَضِ ، بِالطُّرُقِ الْبُرْهَانِيَّةِ ، هُوَ الطَّبِيبُ ، [فَتَصَدَّى] [٢] هَذَا إِلَى النَّاسِ ، وَقَالَ لَهُمْ : إِنَّ هَذِهِ الطُّرُقَ الَّتِى [وَضَعَهَا] [٣] لَكُمْ هَذَا الطَّبِيبُ لَيْسَتْ بِحَقٍّ ، وَشَرَعَ فِى إِبْطَالِهَا ، حَتَّى [بَطَلَتْ] [٤] عِنْدَهُمْ ، أَوْ قَالَ : إِنَّ لَهَا تَأْوِيلَاتٍ ، فَلَمْ يَفْهَمُوهَا ، وَلَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ قِبَلِهَا تَصْدِيقٌ فِى الْعَمَلِ . أَفَتَرَى النَّاسَ الَّذِينَ حَالُهُمْ هَذِهِ الْحَالُ يَفْعَلُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاء النَّافِعَةِ فِى [حِفْظِ] [٥] الصِّحَّةِ ، وَإِزَالَةِ الْمَرَضِ ؟؟! ، أَوْ يَقْدِرُ هَذَا الْمُصَرِّحُ لَهُمْ بِإِبْطَالِ مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ فِيهَا أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا مَعَهُمْ ، أَعْنِى حِفْظَ الصِّحَّةِ ؟؟ ، لَا .. بَلْ مَا يَقْدِرُ هُوَ [٦] عَلَى [اسْتِعْمَالِهَا] [٧] مَعَهُمْ ، وَلَاهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهَا ، فَيَشْمَلُهُمُ الْهَلَاكُ .

---

(١) سقطت من ا ، م ، ص .
(٢) فى ب : فتهدى .
(٣) فى ا ، ب ، م : وضع .
(٤) فى م ، ص : أبطلت .
(٥) سقطت من ا ، م ، ص .
(٦) فى ب : لا على .
(٧) فى ص : استعماله .

هَذَا إِنْ صَرَّحَ لَهُمْ بِتَأْويلاتٍ صَحِيحَةٍ فِى تِلْكَ الأَشْيَاءِ ، لِكَوْنِهِمْ لَا يَفْهَمُونَ ذَلِكَ [التَّأْوِيلَ] [١] ، فَضْلاً إِنْ صَرَّحَ لَهُمْ بِتَأْوِيلاتٍ فَاسِدَةٍ ، [لِأَنَّهُمْ] [٢] يَؤُولُ بِهِمِ الأَمْرُ [إِلَى] [٣] أَنْ لَا يَرَوْا أَنَّ هَا هُنَا [صِحَّةً يَجِبُ أَنْ تُحْفَظَ ، وَلَا مَرَضًا يَجِبُ أَنْ يُزَالَ ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَرَوْا أَنَّ هَا هُنَا] [٤] أَشْيَاءَ تَحْفَظُ الصِّحَّةَ وَتُزِيلُ المَرَضَ .

وَهَذِهِ هِيَ حَالُ مَنْ يُصَرِّحُ ٣١/ بِالتَّأْوِيلِ لِلْجُمْهُورِ ، وَلِمَنْ لَيْسَ هُوَ بِأَهْلٍ لَهُ مَعَ الشَّرْعِ ، وَلِذَلِكَ هُوَ مُفْسِدٌ لَهُ ، وَصَادٌّ عَنْهُ ، وَالصَّادُّ عَنِ الشَّرْعِ كَافِرٌ .

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا التَّمْثِيلُ يَقِينِيًّا ، وَلَيْسَ بِشِعْرِيٍّ ، كَمَا لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ ، لِأَنَّهُ صَحِيحُ التَّنَاسُبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ نِسْبَةَ الطَّبِيبِ إِلَى صِحَّةِ الأَبْدَانِ نِسْبَةُ الشَّارِعِ إِلَى صِحَّةِ الأَنْفُسِ ، أَعْنِي [أَنَّ] [٥] الطَّبِيبَ هُوَ الَّذِى يَطْلُبُ أَنْ يَحْفَظَ صِحَّةَ الأَبْدَانِ ، إِذَا وُجِدَتْ ، وَيَسْتَرِدَّهَا إِذَا [ذَهَبَتْ] [٦] وَالشَّارِعُ هُوَ الَّذِى يَبْتَغِي هَذَا فِى صِحَّةِ الأَنْفُسِ .

وَهَذِهِ الصِّحَّةُ هِيَ المُسَمَّاةُ [بِالتَّقْوَى] [٧] ، وَقَدْ صَرَّحَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ بِطَلَبِهَا بِالأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ فِى غَيْرِ مَا آيَةٍ ، فَقَالَ تَعَالَى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [٨] ، وَقَالَ تَعَالَى :

---

(١) فى ص : التأول .
(٢) فى ب : لأنه .
(٣) سقطت من أ ، م ، ص .
(٤) سقطت من أ .
(٥) سقطت من أ .
(٦) فيما عدا ب : عدمت .
(٧) سقطت من أ . وهى فى م ، ص : تقوى .
(٨) البقرة (٢) ١٨٣ .

(لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا وَلاَ دِمَاؤُهَا ، وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ)[١] ، وَقَالَ : (إِنَّ الصَّلاَةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ)[٢] ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ الَّتِى تَضَمَّنَهَا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى .

فَالشَّارِعُ إِنَّمَا يَطْلُبُ بِالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ [وَالْعَمَلِ][٣] الشَّرْعِيِّ هَذِهِ الصِّحَّةَ ،وَهَذِهِ الصِّحَّةُ هِيَ الَّتِى تَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا السَّعَادَةُ الأُخْرَوِيَّةُ ، وَعَلَى ضِدِّهَا الشَّقَاءُ الأُخْرَوِيُّ .

فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ تُثْبَتَ التَّأْوِيلاَتُ الصَّحِيحَةُ فِى الْكُتُبِ الْجُمْهُورِيَّةِ ، فَضْلاً عَنْ الْفَاسِدَةِ ، وَالتَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ هِيَ الأَمَانَةُ الَّتِى ٣٢/ حُمِّلَهَا الإِنْسَانُ [فَحَمَلَهَا][٤] ، وَأَشْفَقَ مِنْهَا جَمِيعُ الْمَوْجُودَاتِ ، أَعْنِى الْمَذْكُورَةَ فِى قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ) الآيَةَ[٥] .

[الْفِرَقُ الإِسْلاَمِيَّةُ وَالتَّأْوِيلُ]

وَمِنْ قِبَلِ التَّأْوِيلاَتِ ، وَالظَّنِّ بِأَنَّهَا يَجِبُ أَنْ يُصَرَّحَ بِهَا فِى الشَّرْعِ [لِلْجَمِيعِ][٦] ، نَشَأَتْ فِرَقُ الإِسْلاَمِ ، حَتَّى كَفَّرَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً ، وَبَدَّعَ

(١) الحج (٢٢) : ٣٧ .
(٢) العنكبوت (٢٩) : ٤٥ .
(٣) فيما عدا ب : أو العمل .
(٤) فيما عدا ب : فأبى أن يحملها .
(٥) الأحزاب (٣٣) : ٧٢ . وجملة الآية : (إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ والجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا ، وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ، وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ ، إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً) .
(٦) سقطت من ا ، م ، س .

بَعْضُهُمْ بَعْضاً ، وَبِخَاصَّةٍ الْفَاسِدَةَ مِنْهَا .

[فَأَوَّلَتْ] (١) الْمُعْتَزِلَةُ آيَاتٍ كَثِيرَةً ، وَأَحَادِيثَ كَثِيرَةً ، وَصَرَّحُوا بِتَأْوِيلِهِمْ لِلْجُمْهُورِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَتْ الْأَشْعَرِيَّةُ ، وَإِنْ [كَانَتْ] (٢) أَقَلَّ تَأْوِيلاً . فَأَوْقَعُوا النَّاسَ مِنْ قِبَلِ ذَلِكَ فِي شَنَآنٍ (٣) وَتَبَاغُضٍ وَحُرُوبٍ ، وَمَزَّقُوا الشَّرْعَ ، وَفَرَّقُوا النَّاسَ كُلَّ التَّفْرِيقِ .

وَزَائِدًا إِلَى هَذَا كُلِّهِ أَنَّ طُرُقَهُمْ الَّتِي سَلَكُوهَا فِي إِثْبَاتِ تَأْوِيلَاتِهِمْ لَيْسُوا فِيهَا [لَا] (٤) مَعَ الْجُمْهُورِ وَلَا مَعَ الْخَوَاصِّ ، [أَمَّا مَعَ الْجُمْهُورِ فَلِكَوْنِهَا أَغْمَضَ مِنَ الطُّرُقِ الْمُشْتَرَكَةِ لِلْأَكْثَرِ ، وَأَمَّا مَعَ الْخَوَاصِّ] (٥) فَلِكَوْنِهَا إِذَا تُؤُمِّلَتْ [وُجِدَتْ] (٦) نَاقِصَةً عَنْ شَرَائِطِ الْبُرْهَانِ . وَذَلِكَ يَقِفُ عَلَيْهِ ، بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ ، مَنْ عَرَفَ شَرَائِطَ الْبُرْهَانِ .

بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي بَنَتْ عَلَيْهَا الْأَشْعَرِيَّةُ مَعَارِفَهَا هِيَ سُوفُسْطَائِيَّةٌ ، فَإِنَّهَا تَجْحَدُ كَثِيرًا مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ ، مِثْلِ ثُبُوتِ الْأَعْرَاضِ ، وَتَأْثِيرِ الْأَشْيَاءِ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ ، وَوُجُودِ الْأَسْبَابِ الضَّرُورِيَّةِ لِلْمُسَبَّبَاتِ (٧) ، وَالصُّوَرِ الْجَوْهَرِيَّةِ ، وَالْوَسَائِطِ ، وَلَقَدْ [بَلَغَ] (٨) تَعَدِّي نُظَّارِهِمْ ، فِي هَذَا الْمَعْنَى ، عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، أَنَّ فِرْقَةً مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ كَفَّرَتْ مَنْ لَيْسَ

---

(١) فى ب : فتأولت .

(٢) فيما عدا ب : كانوا .

(٣) أى عداوة .

(٤) سقطت من ا .

(٥) سقطت من ا ، م ، ص .

(٦) سقطت من ا ، م .

(٧) راجع فى إنكار الغزالى ارتباط الأسباب بالمسببات على سبيل الفعل ، وحديثه الذى ينفى فيه فعل النار للإحراق على سبيل الحقيقة ، وكذلك فعل الثلج للبرودة ، والسيف القطع : (تهافت الفلاسفة) ص ٢٤ وما بعدها .

(٨) سقطت من ا ، م .

يَعْرِفُ وُجُودَ الْبَارى [سُبْحَانَهُ] (١) بِالطُّرُقِ الَّتِى وَضَعُوهَا٣٣/ لِمَعْرِفَتِهِ فِى كُتُبِهِمْ ، وَهُم الْكَافِرُونَ وَالضَّالُّونَ بِالْحَقِيقَةِ .

وَمِنْ [هُنَا] (٢) اخْتَلَفُوا ، فَقَالَ قَوْمٌ : أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ النَّظَرُ . وَقَالَ قَوْمٌ : الْإِيمَان ، أَعْنِى مِنْ قِبَل أَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا أَىَّ الطُّرُقِ هِىَ الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ لِلْجَمِيعِ ، الَّتِى دَعَا الشَّرْعُ مِنْ أَبْوَابِهَا جَمِيعَ النَّاسِ ، وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ طَرِيقٌ وَاحِدٌ ، فَأَخْطَئُوا مَقْصِدَ الشَّارِعِ ، وَضَلُّوا وَأَضَلُّوا .

[طُرُقُ التَّعْلِيمِ الشَّرْعِيَّةِ]

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الطُّرُقُ الَّتِى [سَلَكَتْهَا] (٣) الْأَشْعَرِيَّةُ وَلَا غَيْرُهُمْ ، مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ ، هِىَ الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ [الَّتِى] (٤) قَصَدَ الشَّارِعُ [تَعْلِيمَ] (٥) الْجُمْهُورِ بِهَا ، وَهِىَ الَّتِى لَا يُمْكِنُ تَعْلِيمُهُمْ بِغَيْرِهَا ، فَأَىُّ الطُّرُقِ هِىَ هَذِهِ الطُّرُقُ فِى شريعَتِنَا هَذِهِ ؟؟

قُلْنَا : هِىَ الطُّرُقُ الَّتِى ثَبَتَتْ فِى الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، فَقَطْ .

فَإِنْ كَانَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ ، إِذَا تُؤُمِّلَ ، وُجِدَتْ فِيهِ الطُّرُقُ الثَّلَاثُ الْمَوْجُودَةُ لِجَمِيعِ النَّاسِ ، وَ [هَذِهِ هِىَ] (٦) الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ لِتَعْلِيمِ أَكْثَرِ النَّاسِ ، وَالْخَاصَّةُ ، وَإِذَا تُؤُمِّلَ الْأَمْرُ فِيهَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ يُلْفَى طُرُقٌ مُشْتَرَكَةٌ لِتَعْلِيمِ الْجُمْهُورِ أَفْضَلَ مِنَ الطُّرُقُ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ ، فَمَنْ حَرَّفَهَا

---

(١) سقطت من ا ، م ، ص .
(٢) فى ب : ها هنا .
(٣) فيما عدا ب : سلكها .
(٤) فيما عدا ب : إلى .
(٥) فى ا ، م : لتعليم .
(٦) سقطت من ا ، م ، ص .

بتأويل لا يكون ظاهرًا بنفسه ، أو أظهر منها للجميع ، وذلك شيء غير موجود ، فقد أبطل حكمتها ، وأبطل فعلها المقصود [في][1] إفادة السعادة الإنسانية ، وذلك ظاهر جدًا من حال الصدر الأول ، وحال من أتى بعدهم ، فإن الصدر الأول إنما صار إلى الفضيلة الكاملة والتقوى باستعمال ٣٤/ هذه الأقاويل دون تأويلات فيها ، ومن كان منهم وقف على تأويل ، لم ير [أن][2] يصرح به .

وأما من أتى بعدهم ، فإنهم لما استعملوا التأويل قل تقواهم ، وكثر اختلافهم ، وارتفعت[3] محبتهم ، وتفرقوا فرقاً .

فيجب على من أراد أن يرفع هذه البدعة عن الشريعة ، أن يعمد إلى الكتاب العزيز . فيلتقط منه الاستدلالات الموجودة في شيء شيء مما كلفنا اعتقاده ، ويجتهد في نظره [إلى ظاهرها][4] ما أمكنه من غير أن يتأول من ذلك شيئاً ، إلا إذا كان التأويل ظاهرًا بنفسه ، أعني ظهورًا مشتركاً للجميع .

فإن الأقاويل الموضوعة في الشرع لتعليم الناس ، إذا تؤملت ، يشبه أن يبلغ من نصرتها إلى حد لا يخرج عن [ظاهرها][5] ما هو منها ليس على ظاهره ، إلا من كان من أهل البرهان ، وهذه الخاصة ليست توجد لغيرها من الأقاويل ، فإن الأقاويل الشرعية المصرح بها في الكتاب العزيز للجميع لها ثلاث خواص ، دلت على الإعجاز .

---

(١) سقطت من ص .
(٢) في ا ، م : أنه .
(٣) أي انتفت وذهبت .
(٤) في ب : ظاهرا .
(٥) فيما عدا ب : ظاهر .

[إِحْدَاهَا] [1] : أَنَّهُ لاَ يُوجَدُ أَتَمُّ إِقْنَاعاً وَتَصْدِيقاً لِلْجَمِيعِ مِنْهَا .

وَالثَّانِيَةُ : أَنَّها تَقْبَلُ النُّصْرَةَ بِطَبْعِهَا ، إِلَى أَنْ تَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ لاَ يَقِفُ عَلَى التَّأْوِيل فِيهَا ، إِنْ كَانَتْ مِمَّا [فِيهَا] [2] تَأْوِيلٌ ، إِلاَّ أَهْلُ الْبُرْهَانِ .

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ التَّنْبِيهَ لأَهْلِ الْحَقِّ عَلَى التَّأْوِيلِ الْحَقِّ .

وَهَذَا لَيْسَ يُوجَدُ لاَ فِي ٣٥/مَذْهَبِ الأَشْعَرِيَّةِ ، وَلاَ فِي مَذَاهِبِ الْمُعْتَزِلَةِ ، أَعْنِي أَنَّ [تَأْوِيلاَتِهِمْ] [3] لاَ تَقْبَلُ النُّصْرَةَ ، وَلَا [تَتَضَمَّنُ] [4] التَّنْبِيهَ عَلَى الْحَقِّ ، وَلَا [هِيَ] [5] حَقٌّ ، وَ [لِذَلِكَ] [6] كَثُرَتْ الْبِدَعُ .

[خَاتِمَةٌ]

وَبِوُدِّنَا لَوْ تَفَرَّغْنَا لِهَذَا الْمَقْصِدِ ، وَقَدَرْنَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَنْسَأَ [7] اللهُ فِي الْعُمْرِ ، فَسَنُثْبِتُ فِيهِ قَدْرَ مَا [تَيَسَّرَ] [8] لَنَا مِنْهُ ، فَعَسَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَبْدَأً لِمَنْ يَأْتِي بَعْدُ ، فَإِنَّ النَّفْسَ مِمَّا تَخَلَّلَ هَذِهِ الشَّرِيعَة ، مِنَ الأَهْوَاءِ الْفَاسِدَةِ ، وَالاعْتِقَادَاتِ الْمُحَرَّفَةِ ، فِي غَايَةِ الْحُزْنِ وَالتَّأَلُّمِ ، وَبِخَاصَّةٍ مَا عَرَضَ لَهَا مِنْ ذَلِكَ مِنْ قِبل مَنْ يَنْسُبُ نَفْسَهُ إِلَى الْحِكْمَةِ ، فَإِنَّ [الأَذِيَّةَ] [9] مِنَ الصَّدِيقِ هِيَ [أَشَدُّ مِنَ الأَذِيَّةِ] [10] مِنَ الْعَدُوِّ .

(١) في ص : أحدها .
(٢) في ص : فيه .
(٣) في ب : تأويلهم .
(٤) في ب : يتضمن .
(٥) في ب : هو .
(٦) فيما عدا ب : ولهذا .
(٧) أي أخر .
(٨) فيما عدا ب : يسر .
(٩) في ب : الأذايه ، وهو مطرد فيها بدلا من الأذية .
(١٠) في ص : أشد أذية .

أَعْنِي أَنَّ الحِكْمَةَ هِيَ صَاحِبَةُ الشَّرِيعَةِ ، وَالْأُخْتُ الرَّضِيعَةُ ، فَالْأَذِيَّةُ [مِمَّنْ] (١) يُنْسَبُ إِلَيْهَا [هِيَ] (٢) أَشَدُّ الْأَذِيَّةِ ، مَعَ مَا [يَقَعُ] (٣) بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَالْمُشَاجَرَةِ ، وَهُمَا الْمُصْطَحِبَتَانِ بِالطَّبْعِ ، الْمُتَحَابَّتَانِ بِالْجَوْهَرِ وَالْغَرِيزَةِ .

وَقَدْ آذَاهَا أَيْضاً كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْدِقَاءِ الْجُهَّالِ ، مِمَّنْ يَنْسُبُونَ أَنْفُسَهُمْ إِلَيْهَا ، وَهِيَ الْفِرَقُ الْمَوْجُودَةُ فِيهَا .

وَاللهُ يُسَدِّدُ الْكُلَّ ، وَيُوَفِّقُ الْجَمِيعَ لِمَحَبَّتِهِ ، وَيَجْمَعُ قُلُوبَهُمْ عَلَى تَقْوَاهُ ، وَيَرْفَعُ عَنْهُم الْبُغْضَ وَالشَّنَآنَ بِفَضْلِهِ [وَرَحْمَتِهِ] (٤) .

وَقَدْ رَفَعَ اللهُ كَثِيراً مِنْ هَذِهِ الشُّرُورِ وَالْجَهَالَاتِ ، وَالْمَسَالِكِ الْمُضِلَّاتِ ، بِهَذَا الْأَمْرِ الْغَالِبِ ، وَطَرَّقَ بِهِ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْخَيْرَاتِ ، وَبِخَاصَّةٍ عَلَى الصِّنْفِ الَّذِينَ سَلَكُوا ٣٦/ [مَسْلَكَ] (٥) النَّظَرِ ، وَرَغِبُوا فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ دَعَا الْجُمْهُورَ [إِلَى مَعْرِفَةِ اللهِ مِنْ] (٦) طَرِيقٍ وَسَطٍ ، ارْتَفَعَ عَنْ حَضِيضِ الْمُقَلِّدِينَ ، وَانْحَطَّ عَنْ تَشْغِيبِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَنَبَّهَ الْخَوَاصَّ عَلَى وُجُوبِ النَّظَرِ التَّامِّ فِي أَصْلِ الشَّرِيعَةِ . [وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] (٧).

---

(١) في ص : مما .
(٢) سقطت من ا ، م ، ص .
(٣) في ب : توقع .
(٤) في ب ، ص : وبرحمته .
(٥) في ا : سلك .
(٦) عبارة ا : « من معرفة إلى طريق وسط » . وعبارة ب : « من معرفة الله ، سبحانه ، إلى طريق وسط » . وعبارة م ، ص « من معرفة الله إلى طريق وسط » .
(٧) سقطت من م ، ص . وعبارة ب : « والله الموفق والهادي بفضله » .

ضميمة العلم الإلٰهى

الْمَسْأَلَةُ

الَّتِي ذَكَرَهَا [الشَّيْخُ](1) أَبُو الْوَلِيدِ فِي فَصْلِ الْمَقَالِ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ](2)

أَدَامَ اللهُ [عِزَّتَكُمْ](3) ، وَأَبْقَى بَرَكَتَكُمْ ، وَحَجَبَ عُيُونَ النَّوَائِبِ عَنْكُمْ ، لِمَا فُقْتُمْ ، بِجَوْدَةِ ذِهْنِكُمْ ، وَكَرِيمِ طَبْعِكُمْ ، كَثِيرًا مِمَّنْ يَتَعَاطَى هَذِهِ الْعُلُومَ(4).

وَانْتَهَى نَظَرُكُمُ السَّدِيدُ إِلَى أَنْ وَقَفْتُمْ عَلَى الشَّكِّ الْعَارِضِ فِي عِلْمِ الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ، مَعَ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِالْأَشْيَاءِ الْمُحْدَثَةِ [عَنْهُ](5).

وَجَبَ عَلَيْنَا ، لِمَكَانِ الْحَقِّ ، وَلِمَكَانِ إِزَالَةِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَنْكُمْ ، أَنْ نَحُلَّ هَذَا الشَّكَّ بَعْدَ أَنْ نَقُولَ فِي تَقْرِيرِهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الرَّبْطَ. لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَلِّ .

---

(1) سقطت من ا .

(2) سقطت من ب . والعنوان فى م ، ص : (ضميمة لمسألة العلم القديم التى ذكرها أبو الوليد فى فصل المقال . رضى الله عنه) .

(3) فى ص : عزكم .

(4) لم يذكر ابن رشد ، صراحة ، لمن وجه هذه الرسالة التى ضمنها رأيه فى العلم القديم .. ولكن هناك احتمالا كبيراً أن يكون خطابه هنا للسلطان « أبو يعقوب يوسف » ، لا لألفاظ التعظيم فى الخطاب فحسب ، ولكن لأن ابن رشد يتحدث عن تفوق المخاطب على كثير « ممن يتعاطى هذه العلوم » ، ونحن نجد المراكشى يحكى عن تلميذ ابن رشد « أبو بكر بندود بن يحيى القرطبى قوله : « سمعت الحكيم أبا الوليد يقول غير مرة : لما دخلت على أمير المؤمنين أبى يعقوب وجدته هو وأبو بكر بن طفيل ليس معهما غيرهما » ثم يحكى كيف سأله السلطان عن رأى الفلاسفة فى السماء ، أقديمة هى أم حادثة ؟ وكيف تحرج ابن رشد من ذكر رأيهم فى ذلك ، ثم كيف اطمأن عندما سمع كلام السلطان فى ذلك ، إذ « جعل يتكلم على المسألة التى سألنى عنها ، ويذكر ما قاله أرسطوطاليس وأفلاطون وجميع الفلاسفة ، ويورد مع ذلك احتجاج أهل الإسلام عليهم ؛ فرأيت منه غزارة حفظ لم أظنها فى أحد من المشتغلين بهذا الشأن المتفرغين له .... » المعجب فى تلخيص أخبار المغرب . ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

(5) سقطت من ص .

[تَقْرِيرُ الشَّكِّ]

وَالشَّكُّ يَلْزَمُ هٰكَذَا :

إِنْ كَانَتْ هَذِهِ كُلُّهَا فِى عِلْمِ اللهِ ، سُبْحَانَهُ ، قَبْلَ أَنْ تَكُونَ ، فَهَلْ هِىَ فِى حَالِ كَوْنِهَا فِى عِلْمِهِ ، كَمَا كَانَت فِيهِ قَبْلَ كَوْنِهَا ؟؟ .. أَمْ هِىَ فِى عِلْمِهِ ، فِى حَالِ وُجُودِهَا ، عَلَى غَيْرِ مَا كَانَت عَلَيْهِ فِى عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ؟؟

[فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا فِى عِلْمِ اللهِ فِى حَالِ وُجُودِهَا عَلَى غَيْرِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِى عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ] (١) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ مُتَغَيِّرًا ، وَأَنْ يَكُونَ إِذَا خَرَجَتْ مِن الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُود (٢) قَدْ حَدَثَ هُنَالِكَ عِلْمٌ زَائِدٌ ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الْعِلْمِ الْقَدِيمِ .

وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْعِلْمَ بِهَا وَاحِدٌ فِى الْحَالَتَيْنِ ، قِيلَ : فَهَلْ هِىَ فِى نَفْسِهَا ، أَعْنِى الْمَوْجُودَاتِ الْحَادِثَةَ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ ، كَمَا هِىَ حِينَ (٣) وُجِدَتْ؟

فَسَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ : لَيْسَتْ فِى نَفْسِهَا قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ كَمَا هِىَ حِينَ (٤) وُجِدَتْ ، وَإِلاَّ كَانَ الْمَوْجُودُ وَالْمَعْدُومُ [وَاحِدًا] (٥).

فَإِذَا سَلَّمَ الْخَصْمُ هَذَا ، قِيلَ لَهُ : أَفَلَيْسَ الْعِلْمُ الْحَقِيقِىُّ هُوَ مَعْرِفَةُ الْوُجُود عَلَى مَا هُوَ ١٧٧ / عَلَيْهِ ؟؟

فَإِذَا قَالَ : نَعَمْ . . قِيل : فَيَجِبُ عَلَى هَذَا إِذَا اخْتَلَفَ الشَّىْءُ فِى نَفْسِهِ

(١) سقطت من ا .

(٢) راجع مذهب ابن رشد فى « الوجود والعدم » ومعناهما والعلاقة بينهما فى (تهافت الفلاسفة) ص ٣٢ .

(٣) فى ب : ما وجدت .

(٤) فى ب : ما وجدت .

(٥) فى ص : واحد .

أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ يَخْتَلِفُ ، وَإِلاَّ فَقَدْ عُلِمَ عَلَى [غَيْرِ] (١) مَا هُوَ عَلَيْهِ .

فَإِذًا ، يَجِبُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَ الْعِلْمُ فِى نَفْسِهِ ، أَوْ تَكُونَ الْحَادِثَاتُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لَهُ . وَكِلاَ الأَمْرَيْنِ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ ، سُبْحَانَهُ .

وَيُؤَكِّدُ هَذَا الشَّكَّ مَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِ الإِنْسَانِ ، أَعْنِى مِنْ تَعَلُّقِ عِلْمِهِ بِالأَشْيَاءِ الْمَعْدُومَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ ، وَتَعَلُّقِ عِلْمِهِ بِهَا إِذَا وُجِدَتْ ، فَإِنَّهُ مِنَ الْبَيِّنِ [بِنَفْسِهِ] (٢) أَنَّ الْعِلْمَيْنِ مُتَغَايِرَانِ ، وَإِلاَّ كَانَ جَاهِلًا بِوُجُودِهَا فِى الْوَقْتِ الَّذِى وُجِدَتْ فِيهِ .

وَلَيْسَ يُنْجِى مِنْ هَذَا مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِى الْجَوَابِ عَنْ هَذَا ، بِأَنَّهُ ، تَعَالَى ، يَعْلَمُ الأَشْيَاءَ قَبْلَ كَوْنِهَا عَلَى مَا تَكُونُ عَلَيْهِ فِى حِينِ كَوْنِهَا ، مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ [بِمَوْجُودٍ] (٣) مَوْجُودٍ .

فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ : فَإِذَا وُجِدَتْ ، فَهَلْ حَدَثَ هُنَالِكَ تَغَيُّرٌ ؟ أَوْ لَمْ يَحْدُثْ ؟؟... وَهُوَ خُرُوجُ الشَّىْءِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ؟؟

فَإِنْ قَالُوا : لَمْ يَحْدُثْ ، فَقَدْ كَابَرُوا ، وَإِنْ قَالُوا : حَدَثَ هُنَالِكَ تَغَيُّرٌ ، قِيلَ لَهُمْ : فَهَلْ حُدُوثُ هَذَا [التَّغَيُّرِ] (٤) مَعْلُومٌ لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ ؟ أَمْ لَا ؟؟ .. فَيَلْزَمُ الشَّكُّ الْمُتَقَدِّمُ .

وبالْجُمْلَةِ .. فَيَعْسُرُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالشَّىْءِ ، قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ ، وَالْعِلْمَ بِهِ بَعْدَ أَنْ وُجِدَ ، عِلْمٌ وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ .

---

(١) فى ا : غيرها .
(٢) فى ا : فى نفسه .
(٣) فى س : بوجود .
(٤) فيما عدا ب : التغير .

فَهَذَا هُوَ تَقْرِيرُ [هَذَا] (١) الشَّكِّ، عَلَى أَبْلَغِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَرَّرَ بِهِ/١٧٨ عَلَى مَا فَاوَضْنَاكُمْ فِيهِ .

[حَلُّ الشَّكِّ]

وَحَلُّ هَذَا الشَّكِّ يَسْتَدْعِي كَلَاماً طَوِيلاً . . إِلَّا أَنَّا هَا هُنَا [نَقْصِدُ] (٢) لِلنُّكْتَةِ (٣) الَّتِي بِهَا يَنْحَلُّ .

وَقَدْ رَامَ أَبُو حَامِدٍ حَلَّ هَذَا الشَّكِّ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِالتَّهَافُتِ، بِشَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ مَقْنَعٌ (٤)، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ قَوْلاً مَعْنَاهُ هَذَا : وَهُوَ أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْلُومَ مِنَ الْمُضَافِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَتَغَيَّرُ أَحَدُ الْمُضَافَيْنِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ الْمُضَافُ الآخَرُ فِي نَفْسِهِ، كَذَلِكَ يُشْبِهُ أَنْ يَعْرِضَ لِلْأَشْيَاءِ فِي عِلْمِ اللهِ، سُبْحَانَهُ، أَعْنِي أَنْ تَتَغَيَّرَ فِي أَنْفُسِهَا، وَلَا يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ، سُبْحَانَهُ [بِهَا] (٥) .

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْمُضَافِ: أَنَّهُ قَدْ تَكُونُ الأُسْطُوَانَةُ الْوَاحِدَةُ يَمْنَةَ زَيْدٍ، ثُمَّ تَعُودُ يَسْرَتَهُ، وَزَيْدٌ بَعْدُ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي نَفْسِهِ .

---

(١) سقطت من ص .

(٢) في ا : يقصد .

(٣) أصل النكتة : النقطة السوداء في اللون الأبيض، أو العكس، أو شبه ذلك، وهي هنا مستخدمة في المجاز، ومعناها المسألة الدقيقة الناتجة من إعمال دقيق الفكر .

(٤) في أساس البلاغة للزمخشري : فلان لنا مَقْنَع، وشاهد مَقْنَع، وشهود مَقَانِع، وفي (لسان العرب) : الْمَقْنَعُ هو الشاهد العدل، أما الْمُقْنِعُ فهو الرافع رأسه .

(٥) سقطت من ا .

وَلَيْسَ بِصَادِقٍ . . فَإِنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ تَغَيَّرَتْ فِي نَفْسِهَا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِضَافَةَ الَّتِي كَانَتْ يَمْنَةً قَدْ عَادَتْ يَسْرَةً ، وَإِنَّمَا الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ هُوَ مَوْضُوعُ الْإِضَافَةِ ، أَعْنِي الْحَامِلَ لَهَا ، الَّذِي هُوَ زَيْدٌ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَكَانَ الْعِلْمُ هُوَ نَفْسُ الْإِضَافَةِ ، فَقَدْ(١) يَجِبُ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِنْدَ تَغَيُّرِ الْمَعْلُومِ ، كَمَا تَتَغَيَّرُ إِضَافَةُ الْأُسْطُوَانَةِ إِلَى زَيْدٍ عِنْدَ تَغَيُّرِهَا ، وَذَلِكَ إِذَا [عَادَتْ](٢) يَسْرَةً بَعْدَ أَنْ كَانَتْ يَمْنَةً .

وَالَّذِي يَنْحَلُّ بِهِ هَذَا الشَّكُّ عِنْدَنَا [هُوَ](٣) أَنْ يُعْرَفَ [أَنَّ](٤) الْحَالَ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ مَعَ الْمَوْجُودِ خِلَافُ الْحَالِ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ مَعَ الْمَوْجُود ، وَذَلِكَ أَنَّ وُجُودَ الْمَوْجُودِ هُوَ عِلَّةٌ ١٧٩/ وَسَبَبٌ لِعِلْمِنَا ، وَالْعِلْمُ الْقَدِيمُ هُوَ عِلَّةٌ وَسَبَبٌ لِلْمَوْجُودِ .

فَلَوْ كَانَ إِذَا وُجِدَ الْمَوْجُودُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يُوجَدْ حَدَثَ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ عِلْمٌ زَائِدٌ ، كَمَا يَحْدُثُ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ ، لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ مَعْلُولًا لِلْمَوْجُودِ ، لَا عِلَّةً لَهُ .

فَإِذًا ، وَاجِبٌ أَنْ لَا يَحْدُثَ هُنَالِكَ تَغَيُّرٌ كَمَا يَحْدُثُ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ وَإِنَّمَا أَتَى هَذَا الْغَلَطُ مِنْ قِيَاسِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ عَلَى الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ ، وَهُوَ قِيَاسُ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ ، وَقَدْ عُرِفَ فَسَادُ هَذَا الْقِيَاسِ .

وَكَمَا أَنَّهُ لَا يَحْدُثُ فِي الْفَاعِلِ تَغَيُّرٌ عِنْدَ وُجُودِ مَفْعُولِهِ ، أَعْنِي تَغَيُّرًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَذَلِكَ لَا يَحْدُثُ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ، [تَغَيُّرٌ](٥) عِنْدَ حُدُوثِ مَعْلُومِهِ عَنْهُ .

---

(١) قد : معناها هنا إفادة التحقيق .

(٢) في س : عادل .

(٣) في ا ، م : فهو .

(٤) غير موجودة بالأصل .

(٥) في ا : تغيرا .

فَإِذًا ، قَدْ انحَلَّ الشَّكُّ ، وَلَمْ يَلْزَمْنَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْدُثْ هُنَالِكَ [تَغَيُّرٌ] (١) ، أَعْنِي فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، فَلَيْسَ يَعْلَمُ الْمَوْجُودَ فِي حِينِ حُدُوثِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ أَنْ لَا يَعْلَمَهُ بِعِلْمٍ مُحْدَثٍ ، [بَلْ] (٢) بِعِلْمٍ قَدِيمٍ ، لِأَنَّ حُدُوثَ التَّغَيُّرِ فِي الْعِلْمِ عِنْدَ تَغَيُّرِ الْمَوْجُودِ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِي الْعِلْمِ الْمَعْلُولِ عَنِ الْمَوْجُودِ ، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُحْدَثُ .

فَإِذًا ، الْعِلْمُ الْقَدِيمُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ [بِالْمَوْجُودَاتِ] (٣) عَلَى صِفَةٍ غَيْرِ الصِّفَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْعِلْمُ الْمُحْدَثُ ، لَا أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ أَصْلاً ، كَمَا حُكِيَ عَنْ الْفَلَاسِفَةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ، لِمَوْضِعِ هَذَا الشَّكِّ ، أَنَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تُوُهِّمَ عَلَيْهِمْ (٤) ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ١٨٠/ الْجُزْئِيَّاتِ بِالْعِلْمِ الْمُحْدَثِ الَّذِي مِنْ شَرْطِهِ الْحُدُوثُ بِحُدُوثِهَا ، إِذْ كَانَ عِلَّةً لَهَا ، لَا مَعْلُولاً عَنْهَا ، كَالْحَالِ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ .

وَهَذَا هُوَ غَايَةُ التَّنْزِيهِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَرَفَ بِهِ ، فَإِنَّهُ قَدْ اضْطَرَّ الْبُرْهَانُ إِلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ ، لِأَنَّ صُدُورَهَا عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ عَالِمٌ ، لَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَقَطْ ، أَوْ مَوْجُودٌ بِصِفَةِ كَذَا ، بَلْ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ عَالِمٌ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ، وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (٥)

وَقَدْ اضْطَرَّ الْبُرْهَانُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا بِعِلْمٍ هُوَ عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ هُنَالِكَ لِلْمَوْجُودَاتِ عِلْمٌ آخَرُ لَا يُكَيَّفُ ، وَهُوَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ ، سُبْحَانَهُ .

وَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنَّ الْمَشَّائِينَ مِنَ الْحُكَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ الْعِلْمَ

---

(١) في ا : تغيراً ،

(٢) في ا ، ب : إلا .

(٣) فيما عدا ب : بالموجود .

(٤) أي كما توهم الغزالي على الفلاسفة في (تهافت الفلاسفة) . راجع فيه ص ٥٣ وما بعدها .

(٥) الملك (٦٧) : ١٤ .

الْقَدِيمَ لاَ يُحِيطُ بِالْجُزْئِيَّاتِ ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ سَبَبُ [الْإِنْذَارِ] [١] فِي الْمَنَامَاتِ ، وَالْوَحْيِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِلْهَامَاتِ ؟؟

فَهَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا فِي وَجْهِ حَلِّ هَذَا الشَّكِّ ، وَهُوَ أَمْرٌ لاَ مِرْيَةَ فِيهِ وَلاَ شَكَّ .

وَاللهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ ، وَالْمُرْشِدُ لِلْحَقِّ ، [بِلاَ ارْتِيَابٍ] [٢] ، وَالسَّلاَمُ [عَلَيْكُمْ] [٣] وَرَحْمَةُ اللهِ [تَعَالَى] [٤] وَبَرَكَاتُهُ .

[وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ] [٥]

[تَمَّتْ الْمَسْأَلَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا . وَاللهُ أَعْلَمُ] [٦] .

---

(١) في ص : الإنذارات .
(٢) سقطت من ب ، م ، ص .
(٣) فيما عدا ب : عليك .
(٤) سقطت من ب ، م ، ص .
(٥) سقطت من ا ، ب ، م .
(٦) سقطت من ب ، م ، ص .

كشاف

المصطلحات *

* تكشف فهارس هذا الكتاب — على صغر حجمه — خصوصا فهارس المصطلحات ، عن أهميته فمن خلال المصطلحات التى استخدمها ابن رشد فى هذا النص يستطيع الباحث أن يبصر أشياء كثيرة يتميز بها فكره فى القضايا التى عرض لها فى هذا الكتاب .

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(ص)

(ض)

(ط)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ن)

(و)

(ى)

المذاهب والفرق

(ف)

(ق)

(م)

(ى)

الأعلام

الكتب
المذكورة بالمتن والتحقيق

الآيات القرآنية

الأحاديث النبوية

الأماكن

المراجع

المؤلف	الكتاب
ابن جلجل (أبو داود) : سليمان بن حسان الأندلسى :	طبقات الأطباء والحكماء . تحقيق فؤاد سيد . طبعة المعهد العلمى الفرنسى . القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
ابن رشد	: تهافت التهافت . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م.
	الكشف عن مناهج الأدلة فى عقائد الملة . تحقيق د . محمود قاسم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
أبو حامد الغزالى	: تهافت الفلاسفة . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م .
	الاقتصاد فى الاعتقاد . طبعة محمود على صبيح . القاهرة « بدون تاريخ »
	المنقذ من الضلال . طبعة محمود على صبيح . القاهرة بدون تاريخ .
	إلجام العوام عن علم الكلام . طبعة محمود على صبيح القاهرة « بدون تاريخ » .
	مجموعة رسائل بها : (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ، و (الرسالة الوعظية) ، و (مشكاة الأنوار) ، و (رسالة العقائد والوعظ إلى ملك شاه) . طبعة القاهرة ١٩٠٧ م
	مجموعة رسائل بها : (القسطاس المستقيم) ، و (منهاج العارفين) ، و (الرسالة اللدنية) ، و (رسالة الطير) ، و (أيها الولد) ، و (المضنون به على غير أهله « الكبير ») و (المضنون به على غير أهله « الصغير ») . طبعة مكتبة الجندى . القاهرة « بدون تاريخ » .
أرنست رينان	: ابن رشد والرشدية . تعريب عادل زعيتر . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٧ م .

أفرام البستانى : دائرة المعارف . المجلد ٣ . بيروت سنة ١٩٦٠ م .

التهانوى : كشاف اصطلاحات الفنون . طبعة الهند . كلكته سنة ١٨٩٢ م .

الشريف المرتضى : أمالى المرتضى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

عبده الحلو : ابن رشد فيلسوف المغرب . طبعة بيروت سنة ١٩٦٠م

عبد الواحد المراكشى : المعجب فى تلخيص أخبار المغرب . تحقيق محمد سعيد العريان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .

فرح أنطون : ابن رشد وفلسفته . طبعة الإسكندرية سنة ١٩٠٣ م .

فيليب حتى ، وآخرون : تاريخ العرب « مطول » ج ٢ ، ٣ . طبعة بيروت سنة ١٩٥٣ م .

د. محمد بيصار : فى فلسفة ابن رشد ، الوجود والخلود . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

محمد فؤاد عبد الباقى : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . طبعة القاهرة سنة ١٣٦٤ هـ .

د . محمد على أبوريان : أصول الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .

د . محمود قاسم : نظرية المعرفة عند ابن رشد . طبعة القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية « بدون تاريخ » .

الأب يوحنا قمر : ابن رشد ج ١ . طبعة بيروت . المطبعة الكاثوليكية « بدون تاريخ » .

يوسف كرم ، ود . مراد : . . . .

وهبه ، ويوسف شلاله : المعجم الفلسفى . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة

رقم الإيداع		١٩٩٩/١١٣٣٦
الترقيم الدولى	977-02-5882-2	ISBN

١/٩٩/٦١

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

Dhakhā'ir Al-'Arab

47

Faṣl al-Maqāl

Fīma Bayn al-Hekmat wal-Sharī'a men al-Ittiṣāl

Par

Abū el-Walīd Ibn Roshd

(1126 - 1198)

Edition Critique

Par

Mohammad 'Emāra

